وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

بعنوان:

امحمد بن رحال وقضايا عصره

(1858م/1928م)

اعداد الطالبتين:
– كعبوش سنية
– بن مويزة منال

إشراف :
– د/ عطية امحمد

لجنة المناقشة:

د/ محمد بن سعيدان	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ محمد عطية	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د/ محمد يزير	أستاذ محاضر ب	مناقشـــا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، أما بعد:

شكرا وتقديرا وعرفانا بالجميل نكتب هذه الحروف **للدكتور الفاضل احمد عطية** الذي رافقنا في مسيرتنا هذه طوال هذا العمل وكان لنا معينا ومرشدا، جزاه الله خيرا في الدنيا والآخرة وكتبها الله له في ميزان حسناته بما قدمه لنا من توجيهات علمية ودعم نفسي من أجل إتمام هذه الرسالة.

كما لا ننسى شكرنا لأساتذتنا الكرام في لجنة المناقشة، وجميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة بالأغواط، وكل من علمنا حرفا ارتقينا به نحو القمة.

وأخيرا نشكر كل من كان لنا معينا ولو بكلمة طيبة.

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

إلى من وضع الله سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه الكريم أمي الحبيبة.

إلى الذي لم يبخل علي بشيء احتجته إلى من سهر وتعب من أجلي إلى من سهر وتعب من أجلي إلى نبع العطاء أبي الغالي.

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون وحفزوني للتقديم إخوتي وأخواتي وأولادهم رعاهم الله.

إلى من تشاركنا معا اللحظات السعيدة والحزينة إلى رفيقتاي في دربي الحبيبتان هناء وسناء وإلى كل زملائي وكل من صادفتني الحياة بهم.

منال

إهـــداء

اللهم لك الحمد قبل الرضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى. نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى من يزيدني في انتسابي إليه وذكراه فخرا واعتزازا به وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي

أبي الغالي

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها ... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ...

إلى من وهبتني الحياة

أمي العزيزة

إلى سندي إخوتي الأعزاء عامة إلى أختي وأطفالها أحمد، إسلام، نسرين، ضحى، أيوب خاصة.

إلى أختي التي لم تلدهما أمي منال وهناء إلى من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء.

إلى كل من دعمني وساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

سناء

قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
P	Page
ج	جزء
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
م	ميلادي

مقدمـــة

مقدمـــــة:

لقد عملت السياسة الإستعمارية منذ دخولها للجزائر 1830 على طمس الهوية الجزائرية وتجهيل الشعب وإخضاعه ونهب الثروات السطحية والباطنية والتسلط على البلاد في الميادين السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية ، حيث أنها اعتبرتها ملحقة تابعة لها ، وذلك من خلال مصادرة الأراضي والقضاء على المقومات الدينية والتعليمية ، والتجنيد الإجباري للأهالي .

هذا ما أدى بالشعب الجزائري بالتمسك والإلتحام ببعضهم البعض وعقد لواء الجهاد ومحاربتهم بشتى الطرق .

وهذا ما شهدته الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك بظهور الوعي الفكري والسياسي وبروز النخب الجزائرية ذات الازدواجية الجزائرية والفرنسية والتي حققت مكانة اجتماعية وعلمية في الأوساط الفرنسية محاولة في إنهاض المجتمع الجزائري وتنديد قضيته وتدويلها في المحافل الدولية مطالبة بتعديل بعض الإصلاحات وعدم المساس باللغة العربية والدين الإسلامي والمحافظة على العادات والتقاليد الجزائرية المحض .

ومن بين أهم هذه النخب سي امحمد بن رحال والذي هو موضوع دراستنا والتي بعنوان امحمد بن رحال وقضايا عصره (1858-1928م) .

الأهمية العلمية :

تمثلت الأهمية لموضوعنا في إبراز شخصية امحمد بن رحال من مولده إلى وفاته الذي نشط في المجال السياسي والثقافي وذلك من خلال طرح القضايا الجزائرية والتي دامت أكثر من 40 سنة ، مدافعا عن التعليم والتربية والدين والضرائب وكل ما يخص بلاه محاولا الدفاع عن كرامتهم ورد الإعتبار لهم وهذا ما أبرز امحمد بن رحال بأنه رجل نضال ما جعل منه محاورًا ضد النظام الإستعماري .

دواعي اختيار الموضوع: تعود أسباب إختيارنا لهذا الموضوع عدة دوافع

أولا: الرغبة في التعرف على شخصية مهمة في المسار التاريخي وإثراء الرصيد المعرفي .

ثانيا : تدعيم الدراسات السابقة حول التاريخ الوطني .

ثالثا : إبراز القضايا التي عالجها امحمد بن رحال ودفاعه عن الدين الإسلامي واللغة العربية رغم الازدواجية .

الإطار الزمكاني : أما الإطار التاريخي فيعتمد من أواخر القرن 19م (1858م) والتي كانت سنة ميلاده إلى غاية بداية القرن 20م والتي تمثلت في وفاته ونهاية نشاطه السياسي والفكري .

الإشكالية :

تتمحور هذه الدراسة حول شخصية امحمد بن رحال وفيما تمثل دوره في القضايا التي عاصرها ؟

-من هو امحمد بن رحال ،وماهي أهم الوظائف التي تقلدها ؟

-ماهو دور امحمد ابن رحال وماهي أهم القضايا التي عالجها وفيما تمثلت هذه القضايا ؟

-كيف كانت مواقفه اتجاه هذه القضايا ؟

المنهج :

لقد اتبعنا في منهجنا لهذه الدراسة منهجين مهمين في الدراسة التاريخية ألا وهما.

المنهج الأول : النهج التاريخي والذي اعتمدنا عليه في سرد الأحداث وربطها وتسلسلها الزماني .

المنهج الثاني : المنهج التحليلي والذي وضعناه في دراسة المواقف والقضايا التي عالجها .

الخطة : اعتمدنا في خطة بحثنا على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق وقائمة بيبليوغرافيا.

الفصل الأول : نشأة امحمد بن رحال ووظائفه

لقد عالجنا في بداية الفصل الإطار الجغرافي لمسقط رأسه الذي كان بمدنة ندرومة (تلمسان) ومعرفة الأبعاد الجغرافية وفي المبحث الثاني والذي كان يتحدث عن مولده ونشأته وكيفية تكوينه من مرحلة الطفولة إلى غاية بداية عمله السياسي والفكري ، أما المبحث الثالث وكان معنون بالوظائف التي كان متقلدها في فترة الاستعمار وكيف مارس نشاطه فيها .

الفصل الثاني :القضايا التي عالجها امحمد بن رحال(1858م/1928م)

القضايا التي عالجها امحمد بن رحال المعنون بقضايا التي عالجها امحمد بن رحال (1858م/1928م) وقسمناها إلى مبحثين فالمبحث الأول تمثل بالقضايا السياسية والتي تمثلت في أربعة مباحث فالمطلب الأول بعنوان قضايا الإدماج ودفاعه والمطلب الثاني قضايا التجنيس والمطلب الثالث قضايا التجنيد وأخيراً المطلب الرابع بعنوان التمثيل النيابي أما بالنسبة للمبحث الثاني فتناولنا فيه القضايا الثقافية والتي عالج فيها بن رحال في المطلب الأول قضايا التعليم والمطلب الثاني قضايا القضاء والمطلب الثالث جهود بن رحال في التعليم وفي الاخير فإن في هذا الفصل أبرزنا فيه أهم القضايا السياسية والثقافية التي عالجها في فترة الاستعمارية مبرزا تعريفا لغة واصطلاحا لكل قضية عالجها ومحاولا الدفاع عنهم واسترجاع سيادتهم من المستعمر الفرنسي .

الفصل الثالث : مواقف امحمد بن رحال من القضايا

موقف امحمد بن رحال من القضايا التي عالجها وحرصه الشديد على حقوق الجزائريين فقد تمثل هذا الفصل في مبحثين فالمبحث الاول تجلى في مواقفه السياسية والتي كانت مكونة من أربعة مطالب الاول موقفه من الاندماج والمطلب الثاني موقفه من التجنيس والذي كان رافضا لأي سياسة من طرفهم أما المطلب الثالث بعنوان التجنيد والذي رفضه كما أنه عبر عن موقفه بعدم إجبار الناس ومنحهم الإختيار ،أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان مواقف بن رحال الثقافية والتي تمثلت في مطلبين المطلب الأول موقفه من التعليم والمطلب الثاني موقف بن رحال من القضاء أما المطلب فتناولنا فيه وفاته وخاتمة اختصرنا فيها أهم النقاط لدراستنا لشخصية امحمد بن رحال وأهم إنجازاته فيها من القضايا التي عالجها ومواقفه .

المصادر والمراجع :

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث على جملة من المصادر والمراجع ومقالات وجرائد اطلعنا على دراسات سابقة نذكر منها نبدأ اولا المصادر :

المصادر العربية :

محاضرة امحمد بن رحال " مستقبل الإسلام" كمصدر في بيان موقفه من الاندماج وشرح فيها مبدأ الترابط بين الثقافات .

المصادر الأجنبية :

Ben Rahal(Si M'hammed)"Projet De Réorganisation de L'enseignements Supérieur en Algérie", Cité Par Djaghloul (A).

المراجع :

- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديثة ،ترجمة فيصل عباس ،ط2 ، دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان .
- الجيلالي عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام ،ج4،ط7، ديوان المطبوعات الجامعية امحمدين ،الجامعية الجزائر 1994 .
- أبو القاسم سعد الله ،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005 .
- عبد الرحمان عقون ،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معامر ،ج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986 .

الدراسات السابقة :

كما أننا اطلعنا على دراسات سابقة نذكر منها :

مولود قرين ،عمر بن قدور ،النخب الجزائرية ومواقفها الوطنية واهتماماتها العربية والإسلامية 1892-1927،رسالة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر ،المدرسة العليا .

الجرائد والمقالات :

1-غانم بودن :سي امحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين ،جامعة بن خلدون تيارت .

2-عبد الحمد حاجيات قراءة لوثيقة امحمد بن رحال حول المطالبة بالإصلاحات 1891 ،افكار وآفاق ،ع3 ،جامعة تلمسان 2012.

3-زهروني طاهر ندرومة بين الماضي والحاضر ،مجلة ثقافية ،ع09، 1987.

صعوبات الدراسة :

إن الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع والتي لا يخلو منها أي بحث علمي فتمثلت في نقاط وهي كالآتي :

-صعوبة التوافق بين الفصول من ناحية كمية المعلومات .

-صعوبة في إيجاد المصادر وخصوصا بأنها الأجنبية فإنها لم تتوفر لدينا سواء ورقية أو إلكترونية وهذا ما ترك ثغرة في دراستنا .

-ولقد واجهتنا أيضا صعوبة في توفر المقالات والجرائد الخاصة به .

-الصعوبة في ضبط الخطة كما أنه لم تتوفر المعلومات الكافية حول حياة سي امحمد بن رحال مما أدى ببعض المراجع في تضارب الآراء بينهم .

-الصعوبة في التمكن من اللغة الأجنبية والترجمة .

الفصل الأول

نشأة امحمد بن رحال ووظائفه

أولا :الإطار الجغرافي لمدينة تلمسان (ندرومة)

ثانيا :المولد والنشأة

ثالثا :وظائفه

أولا :الإطار الجغرافي لمسقط رأسه :

تقع مدينة تلمسان في الإقليم الغربي من الجزائر[1] يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومدينة عين تيموشنت ومن الجنوب مدينة النعامة فأما من الجهة الشرقية فتحدها مدينة سيدي بلعباس ،وأما من الغرب مدينة وجدة ،بمملكة المغربية (المغرب الأقصى) ترتفع هاته المدينة ب830م عن سطح البحر[2] تبلغ مساحتها حوالي 9017كلم[32] ويقدر عدد سكانها بـ 979700 نسمة ،أما فلكيا فتقع على خط طول 14ْ و40 دقيقة و 33 ° و44 دقيقة[4].

تعتبر مدينة ندرومة[5] هي مسقط رأس امحمد بن رحال تقع في شمال الغربي من منطقة تلمسان عند خط طول 1° و74 دقيقة شمالا[6] و دائرة عرض 35ْ و1 دقيقة شمالا .

تحتل موقعا استراتيجيا مهم معززا بجانبها الأمني حيث تمتد على طول جنوب سفح جبل فلاوسن بإرتفاع يتراوح مابين 360 و 470 م فوق سطح البحر[7] .

---

[1]امحمد بن عمرو الطمارة ،تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة تلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر ،2007 ص11 .

[2] عبد العزيز الفيلاني ، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية ، اجتماعية، ثقافية)، ج1 ، موقع للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2002، ص 87

[3]امحمد بن عمرو الطمارة ،المرجع السابق، ص11.

[4] مديرية السياحة والضاعات التقليدية لولاية تلمسان ،تلمسان حضارة وتاريخ.

[5] أنظر الملحق رقم 01 ص 71 .

[6] الجريدة الرسمية ،مرسوم تنفيذي رقم 402/09 مؤرخ في 4ذي الحجة 1430هـ الموافق ل 29نوفمبر 2009 متضمن انشاء قطاع المحفوظ للمدينة العتيقة ندرومة وتعيين حدوده العدد (7) الجزائر 2009 ص.5-6 .

[7]- امحمد رابح فسية، المشآن المرابطية في مدينة ندرومة ،دراسة تاريخية اثرية ،رسالة ماجيستر تخصص علم الأثار الإسلامية ،معهد علم الأثار جامعة الجزائر ،2005،ص13.

حيث انها تتموقع بالقرب من البحر الأبيض المتوسط حيث تبتعد عنه حوالي 6 كيلو مترات وفق خط مستقيم حيث تقع بين مدينتي تلمسان ووجدة هذا ماجعلها أن تكون محطة مهمة في الميدان التجاري تحدها شمالا مدينة الغزوات الساحلية ، وجنوبا جبل فلاوسن أما غربه مدينة مغنية وشرق دائرة فلاوسن . أما مساحتها حوالي 140كلم^2 أما عدد سكانها فقد بلغ حسب آخر إحصاء سنة 2008 حوالي 32498 نسمة من أهم أسماء أحيائها نذكر منها حي إبن زيد والتربيعة .[1]

يعد امحمد بن رحال من بين أهم الشخصيات التي برزت في مطلع القرن العشرين والذي كان يدعو إلى مجابهة الإستعمار بشتى الطرق لنيل الإستقلال ،والتحرر من المستعمر ،كما ان بن رحال من النخب التي استطاعت إسمعا صوتها ومطالبها السياسة والثقافية والإصلاحية . . . إلخ .

كما تعد في المجالس التي كان مندوبا فيها عن القضية الجزائرية ،مدافعا عن اللغة العربية والدين الإسلامي الذي ظل متمسكا به رغم ازدواجيته بالفرنسية ،وعن القضايا الداخلية التي كانت سائرة في وقته .

ثانيا :المولد والنشأة :

ولد امحمد بن حمزة بن بشير بن رحال[2] بندرومة في 16ماي 1858 حسب مصادر العائلة وهو الإبن الثاني لحمزة بن رحال وأمه غماري زهرة .

حيث ذكر عبد القادر جغلول ان سي امحمد بن رحال ولد في 3شوال 277هـ الموافق ل 16 ماي 1857 أو لا علم لأي مصدر إستند عليه إلا أن عائلته ذكر

[1]– نقلا عن بن زغادي امحمد، قراءة جغرافية وتاريخية في مدينة ندرومة العتيقة، جامعة تلمسان، ص143.

[2] أنظر الملحق رقم 02 ،ص 72.

بأنه من مواليد 1858[1] .

أما عن مسقط رأسه فكان بحي السوق في الشمال الغربي لمدينة ندرومة فهو من أسرة إشتهرت بنشاطاتها العديدة كالتعليم والقضاء والزراعة والصناعة .[2]

كما أن والده حمزة بن رحال تم تعيينه من طرف الأمير عبد القادر ليتولى مسؤوليات هامة ،كما أنه عين إماما وقاضيا لمدينة ندرومة 1839 ، وقد تم تثبيت مهامه من طرف الجنرال الفرنسي دينود وظل متابعا ومتمسكا بمكانته وترقيته الإجتماعية ،وفي 1865 قلده نابليون الثالث وسام الشرف في رتبة فارسوتم تعينه آغا سنة 1858 وحل محله إبنه[3] .

درس امحمد بن رحال في المدرسة **المزدوجة**[4] (العربية/الفرنسية) بمسقط رأسه ثم واصل تعليمه في الكوليج أمبريال بالجزائر العاصمة إلى غاية 1871 [5] ، إلا أنها لم تستقطب عدد كبير من التلاميذ الجزائريين ،وكذلك الأولياء الذين رفضو

---

[1]– علي تابليت ، امحمد بن رحال مترجما وسياسيا ومتصوفا، 1928– 1958 قسم الترجمة ،جامعة الجزائر ،ص 52 .

[2]– صبرينة الواعر ،امحمد بن رحال ومسألة الإدماج الجزائريين ، قسنطينة ، ص286

[3]– عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديثة ،ترجمة فيصل عباس ،ط2، دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ، ص66–67.

[4]– **المدرسة المزدوجة:** تم إنشاء التعليم المدوج الخاص بالجزائرين و التي كانت تدرس في اللغة العربية على أن تكون فيه الفرنسية وعلومها هي السيدة ،وذلك إبتداء من سنة 1850 وذلك بعد مصادرة الأوقاف ونفي العلماء ،مما أدى ببعض المسؤولين في المكاتب العربية (العسكريون) زبيان موقفهم من المدرسة الفرنسية ومن بين الكتابات تقارير الجنرال بيدو ، وفالير والجنرال دوماس وتقارير ديهو تبول حيث نصب لجان رسمية وزار الجزائر في فترة الأربعنيات في القرن التاسع عشر انظر سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء 3 ، ط1، ص21.

[5]– غانم امحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ج ،قسم العلوم الإجتماعية العدد17،جانفي 2017 ،جامعة إبن خلدون ،تيارت ص 10

التعليم المزدوج ،وخاصة أن المدارس تابعة للمستعمر الفرنسي ،كما أنهم إعتبروه مناقضا للدين الإسلامي والعادات والتقاليد العربية والإسلامية ،كما أن بن رحال من المنتسبين الأوائل لهذه المدارس ، وكان يبلغ من العمر تسع سنوات وكما أنه كان قد تعلم مبادئ القراءة والكتابة واللغة الفرنسية والحساب أيضا[1] ،وقد كان أول من حصل على شهادة البكالوريا لسنة 1874 [2] ، وقد اشتهر بن رحال في تلك الفترة بالتفوق والإجتهاد والنجاح وإتقانه للغة الفرنسية بطلاقة وذلك بشهادة العديد من أصدقائه كالجنرال آل بول آزان سنة 1928 حيث قال " أن بن رحال تلميذ ممتاز ولامعا في ثانوية الجزئر" وبعد تخرجه سافر إلى باريس وأقام فيها وذلك لإكمال دراسته ..... إبتداء من سنة 1878 وصار مرحبا به في الأوساط المثقفة وفي حين أن بعض المصادر تحدثت بأن بن رحال قد تحصل على شهادة الليسانس في الأدب وكذلك بعض من أقاربه .

وأما عبد القادر جغلول فينفي ذلك ويقول أن بن رحال لم يتحصل على شهادة البكالوريا ،وأنه تخرج من مدرسة مزدوجة والتي قد تأسست 1858 ،وأما بخصوص التضارب في الآراء حول شهادات بن رحال إلا أن مستواه العلمي راجع إلى شخصيته التي برزت في جميع المجالات منها الثقافية والسياسة ،كما أنه في النادر ما يتكلم عن نفسه وعن إنجازاته وكان دائما ما يتكلم عن الأهالي وأوضاعهم التعليمية والإسلامية ،وذلك بفضل بلاغته في اللغة الفرنسية وهذا ما بين بأنه وصل لأعلى المراتب التي تعادل الشهادات أو أكثر بكثير .[3]

---

[1]– زرهوني الطاهر، ندرومة بين الماضي والحار، مجلة ثقافية، ع 1987 ،09 ، ص 168

[2]– غانم بودن، المرجع السابق، ص10.

[3]– صبرينة الواعر، المرجع السابق، ص 63

ساهمت المكانة الإجتماعية والثقافية التي حظيت بها عائلة بن رحال ووالده حمزة خاصة ،نظرا لإرتباطه بالسلطات الفرنسية . تنشئته نشأة ثقافية ودينية في فترة طفولته كما ان إبن رحال تلقى التربية الدينية من طرف مؤدب في المدرسة القرآنية كما جرت العادة داخل الأسرة الجزائرية والتي تعلمه المبادئ الأساسية للإسلام حيث تعلم حفظ القرآن الكريم وكيفية الوضوء والصلاة .[1]

ويذكر الشيخ امحمد بن عبد الرحمان الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام أنه إبن رحال ألحقه والده للمدرسة القرآنية وعمره لم يتجاوز خمس سنوات كما أن دراسته وحفظه للقرآن كان تابعا لزاوية **الدرقاوية**[2] . (السليمانية التي تنتسب إليها العائلة)[3] .

كما ان بن رحال حظي بتعلم الفقه والتفسير والمتون الشعرية وفي الغالب تكون ألفية مالك والغرض منها هو إكتساب الطفل فصاحة اللسان والمعرفة الحسنة لنطق اللغة العربية[4] .

وبعد تخرجه من الثانوية توجه إلى الجيش العسكري، وذلك بدافع من والده ليتخرج برتبة ضابط ، وفي سنة 1878 عين قائد لمدينة ندرومة خليفة لوالده ومن

---

[1]– صبرينة الواعر ،المرجع السابق، ص 287.

[2]– الدرقاوية هي طريقة صوفية تنتسب لشيخ امحمد العربي بن أحمد الدرقاوي (1737–1823) ،والتي انتشرت في الغرب الجزائري "امحمد بن حبيب البوزيدي ،كما ظهرت في تلمسان تحت إسم الطريقة الهبرية في القرن التاسع عشر بواسطة الشيخ الدوكالي والذي أخذ عنه التصوف الشيخ امحمد بن بلس. انظر صلاح مؤسد العقبي،

[3]– الجيلالي عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام ،ج4،ط7، ديوان المطبوعات الجامعية محمدين ،الجامعية الجزائر، 1994،ص 466.

[4]– صبرينة الواعر ،سي امحمد بن رحال عميد الشبان الجزائريين (1858–1928).

هذا المنصب ونظرا لإحتكاكه بالقيادة الفرنسية إنطلق لممارسة السياسة ومعالجة القضايا الجزائرية .

كما أنه شارك في معرض بباريس حيث تعرف على الثقافة الفرنسية وسياستهم كما أنه تغلغل في وسطهم إلا أنه ضل محافظ على عاداته وتقاليده ولم ينسى دينه كما أنه دائما يدافع عن بلاده وأصوله [1].

وفي سنة 1884 إستقال من منصبه كقائد لأنه وجد إنزعاجا من منصبه كونه تحت السلطة الإستعمارية وهذا ما أدى به إلى اللجوء إلى عملية المحاورة وذلك إنطلاقا من موقفين الموقف الأول وأنه كان محاورا شخصيا وذلك في بداية الأمر بحيث كان بدافع عن القضايا والمتكلم الشخصي ، وبعده أصبح الممثل السياسي والناطق الرسمي باسم الجزائريين ولتلبية مطالبهم ، كما أنه أصبح عضو في المجلس العام والجمعيات المالية لمدينة وهران[2] .

ونظرا لنفوذ ابن رحال مع الفرنسيون وصداقته مغهم كالبعض من المسؤولين في الحكم كاجول فيري وكومس ، عزات وليوتي ، وهذا ما جعل منه متحدث باسم الجزائريون لتحرير مطالبهم في مجلس الأعيان المؤلف من 18 شخصا ، وذلك لشرح الأوضاع والمطالبة ببعض الإصلاحات مع صديقه امحمد ابن العربي وذلك في سنة1891 ، ففي أول مطلب لهم حث على تعميم التعليم في الجزائر مع تحذيرهم من أن يكون إجباريا وقد أشار بأن العلم من تعاليم الدين الإسلامي وأشار إلى الأحاديث النبوية قوله "اطلب العلم ولو كان بالصين" وقوله لسان بإنسان "مع

[1] صبرينة الواعر ، المرجع السابق ، ص 290 .

[2] عبد القادر جغلول ، المرجع السابق ، ص73 .

إدراج الفقه ، ويلي بعد ذلك إصلاح القضاء وبقوله أن الأهالي تستاء من المحاكم الفرنسية الغير المنصفة ، ويكمل بتحقيق الضرائب التي كانت متسلطة على الأهالي ، وأيضا بأن يكون رئيس المصلحة مسلما .

كما أنه طلب منهم بأن تكون الخدمة العسكرية إختيارية لا إجبارية وأيضا مسألة التجنيس بالجنسية الفرنسية وكما أنه ذكر العديد من المطالب إلا أن آراء والموقف الذي اتخذته أنه يخدم مصالح المستعمرين لا الجزائريين[1].

ثالثا :وظائفه :

تنوعت وظائف إبن رحال بين سياسية وثقافية واقتصادية والتي كانت مدتها 34 سنة أو أكثر ، لأنه كان يعالج القضايا الجزائرية ويدافع عنها ففي بداية مشواره كان أول منصب له قائد على ندرومة في فيفري 1878 وهذا بعد استقالة والده ، وفي هذه الفترة أظهر امحمد بن رحال موقفا و أعمال تفوق مهامه أي أن اجتهد إلى جانب ذلك فإن ثقافته بن رحال المزدوجة ساعدته في التخاطب مع الإدارة الفرنسية وففي بداية وظائف بن رحال ودفاعه عن القضايا الجزائرية والتي كانت سببا في استقالته من منصبه ، فهي قضية إلغاء الحكم العسكري في 1870 وتطبيق الحكم المدني الذي كان يقدم الامتيازات للمستوطنين الفرنسيين كما أنه قلص القادة وحرمهم من تمثيل الجزائريين في مجلس البلدية ، وهذا ما أدى به إلى الاستقالة من المنصب في 1884 .

[1] عبد القادر جغلول ، المرجع السابق ، ص53 .

وذلك بعد ملاحظته بأن لا فائدة منه وأن هذا المنصب لا يخدمه ولا يخدم مصالح الجزائريين وأنه يبقى اسمه وأنه مجرد لعبة للسلطة الاستعمارية ، كما أنه أبدأ رأيه حول النظام المدني وأنه يخدم الكولون بالدرجة الأولى[1].

فبعد استقالة بن رحال من النشاط السياسي خصص وقته للتعليم ونشر المطبوعات في جميع الميادين، والترجمة وتاريخ بلاده وتاريخ السودان وتاريخ إسناسن إلخ .

بحيث أنه ذاع صيته وتلفى صدى كبير في الداخل والخارج بسبب مقالاته ومداخلاته في جميع الأنشطة السياسية والثقافية والدينية وهذا ما أدى بجول فيري بالإعجاب به [2].

وعند زيارته لباريس مع صديقه بن العربي[3] وتقديمهم لمذكرة أمام اللجنة المشائخية الخاصة بمجلس الشيوخ الثمانية عشر، وذلك للمطالبة لبعض الإصلاحات كالتعليم وإصلاح القضاء وإلغاء قانون التجنيد الإجباري ومصادرة الأراضي والضرائب وغيرها ، بحيث أنه لقي تفاعلا كبير إلا أنه بدون جدوى وعاد إلى البلاد خالي الوفاض وبدون أي تحقيق من المطالب التي نادى بها .

[1] الجيلالي امحمد عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 467.

[2] صبرينة الواعر ، مسألة إدماج الجزائريين ، ص292 .

[3] امحمد بن العربي: ولد في شرشال عام 1850،وتلقى فيها مبادىء القراءة والكتابة والذي تم دخل المدرسة العربية الفرنسية، ثم مدرسة الطب، نال شهادة الدكتوراه من باريس، وعرف إلى جانب الفرنسية، اللغة اليونانية واللاتينية. أنظر تاريخ الجزائر الثقافي لأبو القاسم سعدالله ج6، ص 226.

كما أنه قدم في جمعية الجغرافيا والآثار لوهران سنة 1897 في مؤتمر المستشرقين بباريس وكانت بعنوان مستقبل الإسلام وفي سنة 1894 معا لمجموعة من الجزائريين طالب بإعادة تنظيم التعليم وبرامج المدرسة أو في سنة 1900 أصبح بن رحال رجلا متصوفا، كما أنه في سنة 1903 ألقى خطابا أمام الرئيس الفرنسي P.Louberr وطالب بحق المسلمين إلا أن جميع خطاباته ومطالبه كما لم تنجح وباءت بالفشل[1].

إن امحمد بن رحال الذي عين خليفة الأغا سنة 1876 وبعد عين قاضيا في سنة 1878 وبعدها استقال من المهام الإدارية المكلف بها وتوجه إلى أعمال أخرى ، إلا وأنه أعيد تعيينه في سنة 1903 من طرف الحاكم العام "معاون القاضي المسلم، في مجلس وهران مكان "سي منور عبد الرحمان بن سي بومدين" وقاضي لمدينة بلعباس وضل متنقلا بهذا حتى سنة 1907 ، كما أنه في سنة 1920 انتخب مندوبا ماليا في الجمعيات المالية ومستشارا عاما لدائرة مستغانم وفي سنة 1925 أعيد انتخابه في المجلس العام لوهران كما أنه شغل مركز نائب الرئيس ، وهزم في انتخابات الجمعية المالية [2].

تقلد امحمد بن رحال منصب مقدم الزاوية السلمانية ، وهي فرع من زاوية القادرية في مستغانم لسنة 1898[3] ، والتي تنتمي إلى عائلة بن رحال كما أنه مديرها ويحتل المرتبة الثانية بعد الخليفة كما أنه نائبه ومساعده ومن واجباته

[1] صبرينة الواعر ، المرجع نفسه ، ص292 .

[2] عبد القادر جغلول ، المرجع السابق ، ص73-74 .

[3] المرجع نفسه ، ص 71 .

حضور كل دروس الشيخ ، والتي يقدمها على شكل رسائل منها المكتوب ومنها الشفوي ، كما أنه كان يشمل الناشر الحقيقي للدين الإسلامي ، والتعاليم وأصول الفقه ومعتقدات الطريقة ، بحيث ينظر إليه على أنه الكل في الكل والروح للزاوية وذلك نظرا لمهامه المختلفة ، فمرة نجده مديرا للزاوية ومرة يلقي الدروس ويقدم النصائح لكل من يطالب بمعونة ، كما أنه يعتبر همزة وصل بن شيخ الطريقة وأتباعها[1] .

ومنه فإن بن رحال رجل تمتع بنفوذه الأخلاقي والثقافي والديني وذلك ما أدى ببروزه وسط بلدته ، وهذا ما ساعده على تكوين صداقات مع المستشرقين والعلماء وذلك لإسماع صوته في المحافل الدولية ، وللمطالبة بحقوق وواجبات الشعب الجزائري والمطالبة برد الاعتبار لهم .

[1] Depont (octaue), et coppolani (xavier), Les cofréries relifieuses muslmanes adolphe sourdan, Alger, 1897 , p195.

الفصل الثانـي

القضايا التـي عالجها امحمد بن رحال

(1858م/1928م)

أولا : القضايا السياسية

1- الإندماج

2- التجنيس

3- التجنيد الإجباري

4- التمثيل النيابي لابن رحال و دور النخبة التلمسانية في المجالس النيابية بين 1919-1925

ثانيا :القضايا الثقافية

1- التعليم

2- جهود بن رحال في مجال التعليم

3- القضاء

أولا : القضايا السياسية

1- الإندماج

عادة ما يجري استعمال كلمة" **تكامل** "كمرادف لكلمة" **اندماج** "والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح " Integration" كما هو في الإنجليزية والفرنسية. ويعتبر الاندماج درجة أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كل مشترك ، وهو ما يعتبر من الناحية الواقعية محض أمنية بعيدة المنال حتى بالنسبة لأكثر حالات التكامل استقرار.

أ-مفهوم سياسة الإندماج:

تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي اتبعتها الإدارة الفرنسية، بحيث أن جل القوانين والمراسيم التي أصدرتها هذه الإدارة في الجزائر ظهرت لتدعم سياسة الاندماج ولتجعل الجزائر مقاطعة فرنسية وامتداد لها، بغض النظر عن الفاصل الجغرافي وهو البحر الأبيض المتوسط. فلم يمر وقتا طويلا على دخول فرنسا للجزائر حتى قامت بأول خطوة نحو تحقيق مخططها الاندماجي وتجلى ذلك في إصدارها لمرسومين اثنين وهما:

1- مرسوم 1834 القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا.

2- مرسوم 1848 الذي يؤكد المرسوم السابق ويعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وهذان المرسومان مكنا فرنسا من تحقيق جزءا هاما من مشروعها الاندماجي وهو يعتبر قاعدة وأساساً لاستكمال الأهداف الاندماجية الأخرى، وتحقيقاً وتجسيداً

للاندماج الإداري الذي تصير وفقه الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات، كما تتشكل وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية .[1]

وقد تجسد هذا الاندماج بوضوح في مرسوم 15 ماي 1869 الذي قسم الجزائر إلى قسمين: القسم الشمالي مدني، والقسم الجنوبي عسكري، وقسمت المنطقة الشمالية نفسها إلى ثلاث ولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة). والقسم الجنوبي قسمته إلى أربع مناطق خاضعة للإدارة العسكرية.

وبعد الإعلان عن أول حكومة مدنية في فرنسا برئاسة ألبير غريفي (Albert Grévy)أصدر هذا الأخير مرسوم 26 أوت 1881 الذي يقضي بإلحاق وربط كل الإدارات والشؤون الأهلية مباشرة بالوزارات المختصة في فرنسا، واعتبر الحاكم العام منسقاً ومساعداً يسهل عملية الاتصال بالوطن الأم[2].

من خلال هذه السياسة أرادت فرنسا إيهام الجزائريين أنهم سيتمتعون بنفس الحقوق وسيعيشون في نفس الظروف وبأنها ستلحق كل إدارة بوزارتها المختصة وفي الواقع كان هذا سوى تمهيد لسيطرتها الكلية على الجزائر. فبعد احتلالها للأراضي وجهت سياستها نحو الأهالي وسلكت تنظيما تعسفيا لا يخدمهم وليس في صالحهم هذا التنظيم هو ما يعرف بـ: "سياسة الاندماج L'assimilation وهو نظرية فرنسية ترجع إلى العهد الملكي القديم(L'ancien Régime) ، وقد تبنتها الثورة الفرنسية في شعارها التقليدي عن الوحدة وعدم التجزئة، وكانت سائدة في عهد حكومة المؤتمر(1792)، وقد صاغها "بواسي دانجلا Boissy) "

[1] سافاري (آلان)، ثورة الجزائر، ت: نخلة كلاس، د.ت، ص 84-85.

[2] -Combon (Jules), Gouvernement général de l'Algérie 1819-1897, Librairie H. Champion, Ed, Alger, 1918, p3. 293

(D'Anglas مقرر الدستور في السنة الثالثة للثورة على الشكل التالي: (ثمة طريقة واحدة للإدارة الحسنة إذا كشفناها في الأقطار الأوروبية فلم تحرم منها الأقطار الأمريكية)[1].

أما الاندماج اصطلاحا فهو: (التماثل بين المستعمرة والدولة الأم في نظام الحكم والمساواة بينهما، ويرتكز مذهب الاندماج على هذه الفكرة، وهي أن إقليم ما وراء البحار ليس امتدادا لدولة الأصل، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام، أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك وأن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر – كحال الجزائريين– يجب أن لا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولائك ... الفرنسيين – الذين يعيشون في الجزء الأصلي من الدولة).

وبواسطة هذا النظام، لن تضم المستعمرات أية مرافق خاصة بها، وإنما مجرد فروع من المصالح العامة في الدولة، فبعد أن كانت كل الإدارات بيد وزير المستعمرات،

أصبحت بمقتضى هذا النظام تقسم على الوزارات المختصة، ولقد حصل هذا فعليا طبقا للمرسوم السابق الذكر (26 أوت 1881)، فعلى سبيل المثال أصبحت شؤون الميزانية تابعة لوزير الخزانة والشؤون القانونية تابعة لوزير العدل والإدارة المدنية تابعة لوزير الداخلية، وهذا يعني أن هذه المستعمرة صارت مقاطعة إدارية من مقاطعات الدولة الأم .

[1] -Agéron (Ch-R), France coloniale ou parti colonial?, PUF, Ir édi, 1978, p190.

ظاهريا، يؤكد مصطلح الاندماج تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات، وبالتالي تحقيق التماثل بين المستعمرة والدولة الأم، كما لو كانت الأولى مجرد امتداد للثانية فالتشريع واحد، والنظم واحدة، والمالية واحدة، والاقتصاد واحد، والأمر نفسه بالنسبة للجيش والشرطة.

لكن مغزى الاندماج الحقيقي يختلف تماما عن مفهومه الأساس لما يدل عليه معنى الاندماج من مدلولات قانونية وإدارية وسياسية؛ لأنه لا يجسد في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستوطنين دون السكان الأصليين الذين تطرق الإدارة الفرنسية إلى إقصائهم ووضعهم على هامش هذه السياسة.

2- مفهوم التجنيس

أ- لغة :

التجنيس هو منح جنسية أو ضم فرد إلى دولة معينة. وعكس التجنيس هو التهجير أو سحب الجنسية الذي يتم عنوة[1] .

ب- اصطلاحا:

تدل كلمة تجنيس Naturalisation- حسب عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة على مجموعة من الإجراءات والقوانين التي يكتسب بموجبها الفرد جنسية غير جنسيته الأصلية لكن هناك شروط ينبغي مراعاتها والالتزام بها مثل سنوات الإقامة في البلد الذي يسعى للحصول على جنسيتها [2]وتتطلب مدة معينة لحصول ذلك .

---

[1] جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، م7، دار العلم للملايين، لبنان، 1992، ص 196 .

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، (دت)، ص 690.

وتأخذ أيضا مفهوم اندماج الشخص سياسيا في المجتمع غير مجتمعه الأصلي وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها وتحت حمايتها مقابل الطاعة والولاء للدولة المنتمي إليها[1] .

ومن أجل حصول ذلك فتحت فرنسا الأبواب وقامت بإغراء الجزائريين لتضمن تأييدهم لكن في مقابل ذلك قيدتها بشرط تعجيزي، وهو تخلي الأهلي عن القوانين الإسلامية التي تحكمه وبالتالي ارتداده عن مله ودين شعبه [2] ذلك لأن هذه القوانين تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه والانطواء تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد [3]والتجنيس يترتب عنه التنازل عن أهم المقومات التي منها (اللغة، التقاليد، التاريخ) وبالتالي التحلي بأخلاق ولغة جديدة[4]

3-التجنيد الإجباري

التجنيد الإجباري هو طريقة لاختيار الرجال، وفي بعض الأحيان النساء، للخدمة العسكرية الإلزامية .ويسمى أيضًا التجنيد الإلزامي أو الخدمة الوطنية، وعادةً، يتم التجنيد الإجباري بمجرد انتهاء الدراسة، فيخدم المجندون لمدة تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام.

---

[1] أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة طانت، الجزائر ، 2006، ص 305.

[2]محمد الميلي، الشيخ مبارك الميلي (حياته العلمية ولضالة الوطني)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، م 65.

[3]جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، (دم)، 2016، من 269.

[4]تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 438.

أ- مفهوم القانون:

هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم 3 فيفري 1912 من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين" [1] جاء هذا القانون بعد فترة تضاربت فيها مختلف الآراء السياسية و العسكرية من خلال المشاريع الأولى التي تهدف إلى تجنيد الجزائريين. وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين.

ب- مضمون القانون:

نشر القانون في الجريدة الرسمية "Le Mobacher" يوم السبت 02 مارس 1912، يضم 30 5 مادة مقسمة إلى أربعة أبواب.

- الباب الأول: هو عبارة عن أحكام عامة يضم المادة الأولى التي تنص على تجنيد الجزائريين بصيغة الاختيار أو إعادة التجنيد.

- الباب الثاني: جاء للتأكد على الأحكام الواردة في الباب الأول وهذا ما تلتمسه في المادة الثانية.

- الباب الثالث: يحتوي على ثمانية(8) فصول تضم ثلاثة وعشرين (23 مادة)، أي من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة و العشرين، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة (4) مواد، من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة، و هو متعلق بالاستدعاء. الفصل الثاني يحتوي على خمسة (5) مواد من المادة السابعة

[1] حميد أيت حبوش ،(قانون التجنيد الإجباري) 1912 دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،مارس 2018،مجلد التاسه ،العدد 2 ص-ص 275-287.

إلى غاية المادة الحادية عشر ، والمتعلق بإحصاء الجزائريين، أما الفصل الثالث يحتوي على ثلاثة (3) مواد. من المادة الثانية عشر إلى غاية المادة الرابعة عشر و الذي يبين الأشخاص الذين لهم الحق الإعفاء و التأجيل و الإعذار. والفصل الرابع يحتوي سبعة (7) مواد من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحد والعشرين، والمتعلق بالقرعة وجمع الأشخاص: الفصل الخامس، فهو الخاص بالبديل أو إيجاد العوض والملخص في المادة الثانية والعشرين (22)[1].

الفصل السادس: يضم المادتين الثالثة والعشرين (23) والرابعة و العشرين (24)، الخاص بجمع العسكريين .

الفصل السابع: الخاص بالمرتب اليومي و الجوائز، وهذا ما تنص عليه المادة الخامسة و العشرين (25)، أما الفصل الثامن فهو متعلق بالأحكام الجزائية ويشمل على المادة السادسة والعشرين (26).

الباب الرابع: فهو يحتوي على أربع (4) مواد، من المادة السابعة و العشرين إلى غاية المادة الثلاثين، والمتعلق بالأحكام الخصوصية حيث تحدد مواده الإمتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى ،تنظيم الجنود. و القانون ساري المفعول في المناطق المدنية دون غيرها من المناطق العسكرية.

ج- بداية التجنيد:

بعد صدور القانون رسميا لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بدأت الحكومة الفرنسية في إجراءات عمليات الإحصاء ثم القرعة و التنجيد، وكانت الفرق المكلفة بإجراء عملية القرعة مرفقة بقوات عسكرية من الرماة والصبايحية و المشاة تحسبا

[1] حميد أيت حبوش ،المرجع السابق ص-ص 275-287.

لأي طارئ. وقد بدأت مهمتها في حدود شهر جوان 1912، فحددت الولاية العامة و وزارة الحرب و قيادة الجيش بالجزائر الفين وخمسمائة و خمسين شابا (2550) لتجنيدهم سنة 1912.

فبعمالة الجزائر كان عدد المسجلين على قوائم الإحصاء، و البالغين سن الثامن عشر، ثمانية آلاف وأربعمائة وثلاثة وثمانين (8483)، و تم تحديد العدد المطلوب من المجندين سبعمائة و ثلاثة وخمسين (753)[1].

وقد شهدت كل من بلدية البرواقية (المدية) وبلدية دلس (تيزي وزو) تسجيل انضمام سبعا وسبعين (77) شابا إنضماما إراديا، بينما التحق إجباريا ستمائة وستة وسبعين (676) بالثكنات في الآجال المحددة و بعمالة وهران فقد كان عدد المسجلين بها أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة (4707) و العدد المطلوب من المجندين هو أربعمائة وستة وستين (466)، وقد عرفت العمالة بعض الاضطرابات في دائرة تلمسان وندرومة [2].

أما بعمالة قسنطينة كان عدد المسجلين ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة وإثنان وثلاثين (13532) أما عدد المجندين المطلوب فكان ألفا وثلاثمائة وواحد وثلاثين (1331). وقد وجدت لجان الإحصاء متاعب كبيرة في أداء مهمتها بهذه العمالة، ففي أم البواقي و القرى المجاورة لها امتنع الشبان عن التقدم أمام اللجنة لإجراء القرعة، وحاول بعضهم الفرار من المنطقة. إلا أن من جانب آخر هناك استجابة من قبل بعض الشبان .

[1] حميد أيت حبوش، المرجع السابق ، ص ص 275-287.

[2] ناصر بلحاج ، المرجع السابق ،ص108 .

وفسرت الإدارة الفرنسية استجابة الجزائريين لنداء التجنيد الإجباري و انضمامهم في الجيش الفرنسي بأنه قبول ورضا بهذا الإجراء الجديد، مثلما صرح به الرائد "شاردوني" المسؤول العام عن عمليات التجنيد سنة 1912 ،وبزر قبول الجزائريين للتجنيد بأنه رغبة منهم في حصول أبنائهم على تدريب عسكري جيد مثل الذي يتلقاه أبناء الفرنسيين، في حين كان الواقع غير ذلك[1].

د- موقف الجزائريين منه :

- سياسيا:

لقد جاء الموقف السياسي في أربعة أشكال:

1-**المظاهرات:** قابل الشعب الجزائري قرار التجنيد الإجباري بمظاهرات صاخبة[2]. فقد حدثت في كل أنحاء الجزائر تقريبا مظاهرات تلقائية وجماعية، لكنها سلمية لمعارضة التجنيد الفرنسي ،ففي بوفرة (روفيفو) ضواحي البليدة ،اجتمع حوالي 300 جزائري أمام مقر البلدية للاحتجاج ضد التجنيد الإجباري ،ولم يتفرقوا إلا عندما وعدهم رئيس المجلس البلدي بدراسة القضية، وقد اتهم المتظاهرون فرنسا بخرق اتفاقية 5 جويلية 1830م في فرض التجنيد الإجباري" [3].

و قد اعترف "ديبون "DEPONT " برفض الجزائريين للتجنيد الإجباري، حيث صرح: "إن أول دوار رفض دعوة التجنيد هم أولاد عوف من بلدية عين التوتة.

---

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق ،ص 109 .

[2] بن العقون عبد الرحمان ،ابن إبراهيم ، المرجع السابق ،ص33 .

[3] أبو امحمد عبد الله ،الشافعي ،ثورة الأوراس ،1916 ،ضد التجنيد الاجباري الفرنسي للجزائريين ،رسالة ماجيستير في تاريخ الجزائر سعيد العلوم الاجتماعية ،الجزائر ،1984 ،ص85 .

وكان تصرفهم هذا خطيرا جدا. لأنهم بهذا التصرف يحرضون غيرهم عن رفض التجنيد الإجباري وهو ما يهدد الأمن العام ومستقبل فرنسا في الجزائر[1].

كما شهدت بلدية عين التوتة بضواحي باتنة أحداثا عنيفة يومي 28 و 29 ماي 1912 تاريخ إجراء القرعة الخاصة بالتجنيد حيث لم يحضر المسجلون في قوائم الإحصاء إلى البلدية التي أصبحت مسرحا لمظاهرات أهالي المنطقة، وشهدت كذلك منطقة القنطرة في 24 جوان 1912 نفس الأحداث، حيث قال أحدهم:"يا حاكم نحن نرفض أن يجند أبناؤنا (36) أما بخنشلة فقد جاء في تقرير المسؤول الإداري: "إن هؤلاء الشاوية عازمون على اللجوء إلى الجبال و الثورة على السلطات المحلية إذ طبقت التجنيد الإجباري[2]...

2- تشكيل الوفود و تقديم العرائض:

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري، تشكل وفدا يتكون من جماعة النخبة، الذي قام بتحرير عريضة أطلق عليها "بيان الشباب الجزائري"، وقد عبروا فيها على أن قانون التجنيد الإجباري كان:

- معاديا للديمقراطية لأنه كان مبقا على الفقراء فقط .
- مهينا للجزائريين لأنه وعدهم تعويضا قدره 250 فرنك فقط و هو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة لا جنودا .
- غير عادل لأنه جعل الجزائريين يجندون في الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين، كما أن ذلك القانون غير عادل لأنه

[1] نقلا عن عمار ،هلال: ثورة الأوراس 1916 ،المجاهد الأسبوعي ،ع1065 .

[2] بن العقون عبد الرحمان ،ابن إبراهيم ،المرجع السابق ،ص ص 36-37 .

فرض على الجزائريين واجبا جديدا دون أن يعطيك الحقوق السياسية والمدنية .

كما تضمنت العريضة أيضا اقتراحات و مطالب، منها بناء هذا القانون على الحرية و العدالة والمساواة و انتقل الوفد إلى فرنسا المتكون من الشخصيات الآتية :

- الدكتور بن تهامي، نائب بلدية مدينة الجزائر.
- مختار حاج سعيد، محامي بمدينة قسنطينة .
- بوشريط علاوة، نائب بلدي بقسنطينة.
- الدكتور موسى، نائب بلدي بقسنطينة .
- حاج عمار، نائب بلدي بمدينة جيجل.
- جودي، نائب بلدي ببسكرة بن عصمان، نائب بلدي ببجاية[1] .

3- الإحتجاجات: توالت الاحتجاجات ضد التجنيد الإجباري خاصة في منطقة بني ميزاب، حيث بعث بنو ميزاب يوم 23 فيفري 1912 بشكاوي إلى كل من رائد غرداية و الوالي العام، و رئيس الحكومة، و تبعها تقرير إلى رئيس الحكومة يوم 8 جوان 1912 يشرح أسباب رفض التجنيد الإجباري التي تتلخص في تعارضه مع الدين الإسلامي، و نتائجه الاقتصادية السنة على بني ميزاب، وكذلك مخالفته لبنود معاهدة 1853م" .[2]

في 1 جوان 1919م، جندت السلطات الفرنسية بمنتهى العنف نصف عدد الشبان ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات خاصة عندما قدم وزير الحرب إلى الوالي العام

---

[1] يوسف بن بكير ، الحاج سعيد ، تاريخ بني مزاب ، دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ط2 ، المطبعة العربية ،غرداية ،الجزائر .

[2] المرجع نفسه ، ص ص 275-287.

يوم تفطن الفرنسيون بعد دراسة طويلة للمجتمع الجزائري أن أفضل جانب لمواجهة هذا الأخير هو الجانب الديني فهو عامل وحدته وتماسكه لذلك عمل الفرنسيون على تفتيت ذلك العامل بكل القوانين والمقررات الاستثنائية التي كانت متشبعة بروح صليبية وكان أخطر هذه القوانين قوانين التجنيس .[1]

4- التمثيل النيابي لإبن رحال و دور النخبة التلمسانية في المجالس النيابية بين 1919-1925:

أ- تجربة الانتخابات البلدية لعام 1919 و1925 :

استغل الجزائريون فرصة اصلاحات فبراير 1919 ومشاركتهم في العملية الانتخابية والتي رأوا فيها متنفسهم الوحيد امامهم وذلك للدفاع عن مصالح الجزائريين المهدورة في ظل استعمار جائر. وكانت سنة 1919 هي المناسبة الاولى لتطبيق هذه الاصلاحات حيث شارك ممثلون عن الجزائريين من المسلمين العرب، و منهم القسم القبائلي حسب التقسيم الإنتخابي، وقائمة تضم ممثلين عن المعمرين ، ينتخييم ابناء جلدتهم [2].

وعلى مستوى مدينة تلمسان فلقد برزت عدة شخصيات مؤثرة، كان على رأسها التاجر ابن ثابت والمحامي طالب عبد السلام الذي[3] تمكن من كسب ثقة اهل مدينته من خلال تلك الخطب الحماسية التي كان يلقيها على مسامعهم

[1] أبو القاسم سعد الله ،أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، من سن 16، -19

[2] DAW.O Dossier sur élection municipale au titre indigène, Département d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, procès-verbal du 23/05/1919

[3] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 103.

لانحداره من عائلة غنية لها مكانتها الإجتماعية إضافة إلى أنه لم يكن مرغوبا فيه محليا من طرف السلطات الفرنسية وهو "ما شفع له لدى التلمسانيين" رغم حصوله على الجنسية الفرنسية التي كانت "تعتبر عارا وخيانة" حينئذ .

لقد شارك طالب عبد السلام في مختلف الانتخابات وفاز بمقعده على مستوى المجلس البلدي، واخر بالمفوضيات المالية، كما فاز في الإنتخابات المتعلقة بالمجلس العام[1] .

ضمت قائمة الفائزين في الانتخابات البلدية الجارية في 10 ديسمبر 1919 كلا من: بن خلفات، بن ثابت شلبي، ، بوجفجاق عبد الحميد، بن منصور عبد السلام،، لعشعاشي امحمد ، قارة سليمان ، بن منصور عبد الرحمن، بوجاكجي هواري ، بن عبد الله سيد احمد، طالب عبد السلام ، مالطي امحمد ، بريكسي بن عودة [2]فاقتصروا في جلساتهم الاولى على تقديم تقارير ميزانية 1918 خصوصا ان مهمتهم كانت مرتبطة بتقديم القروض الفلاحية للمزارعين الجزائريين، كما التزم النواب بوضع تنظيما للعمل النقابي الجديد، فأثناء هذه الجلسة تم طرح مطلب يتعلق بإصلاح مناهج التعليم بمدارس تلمسان عموما حيث انتقد الدكتور بن ثابت النتائج السلبية التي تعرفها الثانويات بتلمسان بالنسبة للغة الفرنسية وذلك بإسناد تدريس هذه المادة الى أساتذة موسمين (أساتذة لمدة 6 اشهر فقط) كما قدم طلب ترميم احد المساجد بمدينة سبدو لأهميته بالنسبة للمسلمين.

---

[1] مصالي الحاج، المرجع السابق. ص 103

[2] طالع ارشيف بلدية الكيفان ، (بولاية تلمسان)، سجلات المداولات للمجلس البلدي رقم : (D10/13/1912-1919)

بعد انتهاء العهدة النيابية لهم تم تجديد المجلس النيابي في انتخابات 3و5 ماي 1925 والتي فاز بمقاعد المجلس عن الجزائريين بمدينة تلمسان بن اشنهو ، بن حمو ثابت، بوشامه عبد الرحمن، مرزوق امحمد، طالب عبد السلام، يوجقجي حمادي، بوكلي حسن عمر، بن عبد الله سيد احمد ، بن خلفات غوتي، بريكسي، ، العشعاشي، بوصالح[1]. يلاحظ في هذه القائمة السيطرة التامة للتقليديين على هذا المجلس، فمنهم المحامي طالب عبد السلام، ومستشارين مثل بوجقجي حمادي، و العشعاشي الحاج امحمد، و شاركوا كأعضاء في مختلف اللجان التي عينها المجلس لمراقبة ومعاينة شؤون سكان تلمسان المختلفة اجتماعية كانت إقتصادية أو ثقافية دينية فتجسدت احدى مطالبهم الأساسية رفع قيمة القروض التي تمنحها الشركات الاهلية للاحتياط « SIP » للفلاحين الجزائريين ، وضرورة تحديد سعر مادة السميد بسبب الغلاء الكبير للأسعار، وتدهور ظروف معيشة الجزائريين في مدينة تلمسان حيتها على غرار بقية المناطق الجزائرية. ولأن مشاكل التعليم كانت تعم احواز تلمسان فانهم طالبوا بتوفير كافة الوسائل الضرورية التي تحتاجها "قرية البرية" وهي منطقة بتلمسان، وغيرها من المراكز السكانية.

ب – انتخابات المفوضيات المالية لعام 1920 و1925 :

تعي النخبة الجزائرية جيدا دور المفوضيات المالية (Delegations Financières) فحرس التلمسانيون أن يشاركوا فيها وذلك بدخولهم في تنافس مع مترشحين من عمالة وهران [2] وظهرت شخصيات حينئذ منها القايد بلحاج الذي

[1] ارشيف بلدية الكيفان، (بولاية تلمسان)، سجلات المداولات البلدية رقم: (D10/14/1920–1925)

[2] مهدي ابراهيم ، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع ،مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الإجتماعية العدد 17 جانفي 2017 – ص 39 .

يمثل الاتجاه التقليدي، وامحمد بن رحال التدرومي وطالب عبد السلام من تلمسان وهو وجه للاتجاه السياسي الاصلاحي، بالإضافة الى ابن عبور مختار، قادة حنيفي بوجلال من معسكر[1].

بعد كل من بن رحال وطالب عبد السلام من اهم الشخصيات التلمسانية التي بمقدورها الدفاع عن مصالح المسلمين، فين رحال ناضل لذلك منذ 1886 الى[2] 1925. وهو معروف بمعاداته للفكر الاندماجي[3] كما انه ينحدر من عائلة دينية اي من الزاوية الدرقاوية وكان له مستوى الثانوية بالإضافة الى معرفته بأصول التفسير والفقه الاسلامي[4] وهو من العناصر الجزائرية الكفأة في ميدان الترجمة، مثل الجزائريين برفقة بلعربي سنة 1881 مع الوفد المتوجه الى باريس ولقائه بأعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي حيث طالب صراحة بإلغاء قانون الاهالي، وتوسيع التعليم للجزائريين[5]، واصلاح قانون الضرائب والعدالة، وتمثيل نيابي مستقل للجزائريين الأمر الذي أكسبه ثقة التلمسانيين وبات يفوز في كل انتخابات للمفوضيات المالية على مستوى عمالة وهران وهذا ما جرى سنة1920 حين تنافس خلالها امام بن شيبة الحاج فحصل بن رحال على:50802 صوت ، بن شيبة:4084 صوت[6] .

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] Abdelkader djagloul , M'hamed ben rahal et la question de l'instruction des algériens(1886- - Djeghloul' 1925) in Revue d'histoire,n 4, février 1977 p.47

[3] مهدي ابراهيم: انتخابات الأهالي... ، المرجع السابق، ص 44.

[4] الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام ، ج4،ط 7 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 ، ص 466.

[5] مهدي ابراهيم ، انتخابات الأهالي ، المرجع نفسه، ص45.

[6] المرجع نفسه ، ص 46 .

من بين عدد المصوتين البالغ عددهم 9894. كان فوز بن رحال متوقعا لذلك استغل فوزه في احياء مشاريعه حول التعليم الخاص بالجزائريين فدافع عن اللغة العربية وما لحق بها من إهمال، وأن تدريسها المحدود في بعض المدارس الجزائرية غير كاف من ناحية حجمه الساعي (نصف ساعة فقط)، وانه لا بد من رفع منحة التعليم التي تقدم للطلبة والتلاميذ الجزائريين، ولم يقتصر حديث بن رحال عن التعليم فقط بل تجاوزه الى معالجة مسألة الفقر الذي طال الجزائريين.

ثانيا: القضايا الثقافية.

1- التعليم

يعتبر التعليم قطاعا مهما في نشر الوعي السياسي، وخلق الاعتزاز بالمقومات والثوابت لأي أمة، لذلك خضع لتدخل السلطة الفرنسية وأدرج ضمن السياسة الاستعمارية من خلال محاربة التعليم العربي وإحلال التعليم الفرنسي محله .

فالسلطة الاستعمارية الفرنسية قاومت التعليم بالمساجد والزوايا، وضيقت عليه الخناق، وعوضته في المدن بالتعليم الرسمي، وأحدثت لذلك مدارس ثلاث قسنطينة، المدية وتلمسان ثم حولت مدرسة المدية إلى العاصمة،[1] وفي 23 مارس 1843 أصدر بيجو (Bugeaud) قرارا بضم أوقاف مكة والمدينة إلى إدارة الدومين، وفرض اللغة الفرنسية على الصبيان المسلمين في الكتاتيب.[2] وهدفه السيطرة على أموال الأوقاف وقطع رزق العلماء، ومزاحمة اللغة العربية تمهيدا

[1] عبد الرحمان دويب ، المرجع السابق ، ص 364.

[2] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2007 ، ج2 ، ص 12-13.

للقضاء عليها، وكان إلزام الأهالي بالتعليم الفرنسي يدخل في سياسة الاندماج الاستعمارية،[1] لذلك لقي معارضة من الجزائريين والفرنسيين معا، وتعرض لضعف كبير منذ الاحتلال الفرنسي حتى في المدن التي كانت تتميز بالثقافة العربية [2] نظرا للعراقيل التي تضعها السياسة الاستعمارية أمام التعليم العربي كمعاول هدم للثقافة الوطنية بالموازاة مع الغزو العسكري.

وفي 1892 أصدرت السلطة الاستعمارية مرسوم إجبارية التعليم، ومنع المساجد المجاورة للمدارس الفرنسية استقبال التلاميذ أثناء أوقات الدراسة، لكن رغم ذلك لم يبلغ مجموع تلامذة المدارس الثلاث السابقة الذكر سنة 1892 إلا ثمانمائة واثنان وأربعون تلميذا (842) تخرج منهم في نفس السنة أربعة عشر تلميذا (14)، [3]وهذا ما يعكس تدهور تعليم الجزائريين الذي لفت انتباه سي امحمد بن رحال وجعل منه قضية نضالية طرحها في مختلف المناسبات، فكان من أول المدافعين عن التعليم العربي واقترح جلب الأساتذة من المشرق [4]لصيانة اللسان العربي الذي اضمحل أمام انتشار اللغة الفرنسية.

وباعتباره معاصرا لزرع الجهاز التعليمي الاستعمارية الجزائر فإنه طالب بإنشاء المدارس الابتدائية في كل قرية وتحت ظل كل نخلة مع ترقية تدريس اللغة العربية، وإضافة دروس في الأدب العربي وتقديم منح للمتفوقين في المدارس الثانوية والعالية، وفي 1887 نشر دراسة حول تطبيق التعليم العام في البلاد

---

[1] عبد الحميد حاجيات ،المرجع السابق ، ص 54.

[2] - MEYNIER gilbert/l'algerie révélée.la guerre de 1914-1918 et le premier quart du xxe siécle-edition el maarifa.2010.

[3] عبد الرحمان دويب ، المرجع السابق ، ص 365.

[4] المرجع نفسه ص 366.

العربية ورأي في تعميم التعليم حلا محتملا للأزمة – الثقافية التي عرفتها الجزائر على إثر سقوط النظام التربوي والديني السابق للاستعمار،[1] وفي 1891 طالب مع امحمد بن العربي في باريس بتعميم التعليم وتسهيل اتصاله بالأهالي ولو بتجول المعلمين أثناء القبائل والعروش، مع التحذير من جعله إجباريا لما في ذلك من تكدير خواطر أولياء التلامذة[2] الذين يعلمون أخطار مزاحمة اللغة الفرنسية للغة العربية على تكوين أبنائهم وتوجيههم الفكري فعارضوا إلزامية التعليم، ولأجل تخفيف هذه المعارضة اقترح بن رحال الاهتمام باللغة العربية كحافز لأبناء الأهالي وكشرط لتحسين أحوالهم، مبينا أنه من الباعث على تحريك الهمم للتعلم الاعتناء بتعليم العربية وأصول الفقه لأبناء الأهالي، حيث كانوا على علم من أن من أنكر لغته أنكر ملته،[3] وهذا يبين قوة حجج بن رحال * محاورة النظام الاستعماري وإدراكه أهمية التعليم وأساليبه.

2- جهود بن رحال في مجال التعليم

يمكن القول أن بن رحال أراد أن يكون الناطق باسم الجزائريين أمام الإدارة الفرنسية، غير أنه ركز على التعليم الذي يمثل المحور الرئيسي لنشاطه السياسي والإيديولوجي والمتعلق أساسا بمشاكل الثقافة، والحقيقة أن تكوينه المزدوج قد ساهم في إدراكها ومن جهة أخرى فإن مجال التعليم يمثل آخر جبهة من المقاومة كانت قد تصدت أمام تجذر الاستعمار في الجزائر في فترة ظهور بوادر الحركة الوطنية.

---

[1] Fazy EDMOND/L avenir de lislam questions diplomatiques et coloniales.n 113 txll 01/11/1901.pp(538-550)

[2] عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 53.

[3] المرجع نفسه، ص 54.

لقد ارتبط اسم جول فيري بذلك الجهاز التعليمي الذي تم غرسه في الجزائر بعد قانون 1883 الذي تركز على لائيكية، مجانية وإجبارية التعليم ولم يكن هذا القانون أول عمل فرنسي في مجال التعليم لكن كان أول تدخل اتخذ شكل إعادة الهيكلة لآليات وأجهزة التعليم، وبالرغم من تأثير السياسة الاستعمارية عليه وعلى القضاء في نهاية القرن التاسع عشر إلا أن الجزائريين بقوا متمسكين بهما، هذه الإصلاحات التي لم تمس الجزائريين فحسب بل حتى فرنسي المتروبول إلا أن الكثير من الفرنسيين صرحوا في منابر المجالس الرسمية والصحافة أنه "بقدر زيادة تعلم الجزائريين بقدر زيادة عدائهم" فإذا كانت إصلاحات جول فيري في مجال التعليم في فرنسا مكرسة لتهذيب أبناء الطبقة البروليتارية من أجل احترام البرجوازية الفرنسية، فإن إصلاحات التعليم في نظرة المعمرين الأوربيين الضيقة الموجه للجزائريين المسلمين هي وسيلة فقط للتنديد والمطالبة في ظل ذلك التهميش والقمع الذي مارسته السلطة الكولونيالية.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن امحمد بن رحال عمل في المجال الذي ذكرناه سابقا وقد أطلق عبد القادر جغلول على نشاطه اسم: " مقاومة الحوار" الذي امتد مابين سنة 1886 إلى سنة 1926 وذلك بداية من كتابة ملاحظاته حول التعليم الأهلي في المقال الذي نشره تحت عنوان دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلدان العربية الذي صدر في مجلة –نشرية – الجمعية الجغرافية والأثرية الوهرانية بين سنتي 1887 و1926 التي تمثل أوج مراحل مشواره السياسي حين انتخب نائب رئيس المجلس العام لمدينة وهران .

[1] Abdelkader Djeghloul, De Hamdan,éléments dhistoire culturelle algérienne.ENAL. Op.Cit, pp 71-74.

ويذكر عبد القادر جغلول أن رد فعل ابن رحال حول مشكل التعليم لدى الجزائريين يتضح من خلال بعض النصوص فقد أظهر تحمسه مع بعض رجالات الأنتلجانسيا الجزائرية لقانون جول فيري سنة 1883 الذي أصدر لتعميم التعليم ولإخراج الجزائر من غياهب الجهل الذي خيم آنذاك، وكان هذا القانون بمثابة حل للأزمة الثقافية التي حلت بسبب تحطم التعليم التقليدي، وأمام توصيات هذا القانون يعدد بن رحال بعض المشاكل التي تعترض تطبيقه على الواقع منها مثلا: أن الجزائريين لا يطالبون بالتعليم حيث صرح قائلا :" في الوقت الحالي يمكن للجزائري العربي أن يخضع أ للتعليم. وأقول يخضع لأنه لا يطالب به، فهو هاجر له أيضا باستثناء البعض" وفي المقام الثاني فإن هذا الجهاز التعليمي الفرنسي يكلف غاليا وينتج مبعدين[1] (أهالي من الدرجة الثانية) فما هي الفائدة المنتظرة من تكوين شباب بعد سنوات من الدراسة في منشآت مجهزة تكلف غاليا ولها إطاراتها دون أن يكون لهم هدف واضح؟ واقترح لذلك جملة من الحلول فما هي يا ترى؟

[1] لقد أهملت السلطات الاستعمارية نوعا ما فئة الطلبة المسلمين الذين يتحصلون على شهادات عالية ولكنهم يتوجهون إلى ممارسة أعمال حرة بسيطة حيث أنه لم يكن مسموحا للجزائريين غير المتجنسين بممارسة سوى عدد محدود من الوظائف العمومية (من 1866 إلى 1919)، أما فيما بين 1919 و1944 فكانوا مبعدين عن تولي وظائف السيادة ، وذلك على الرغم من انتمائهم للبرجوازية الصغيرة المتكونة من الإداريين " النخب الوسيطة" و من الضباط وصف الضباط و من صغار القياد و أعوان القضاء و رجال الدين و معلمي اللغة العربية و ترجمة البلديات المزدوجة أو المحاكم و المعلمين و أعوان السلك الصحي الذين ساهموا في تكوين أغلبية الطلبة الجزائريين بفضل المنح التي تحصلوا عليها لفائدة أولادهم. يزاول الطلبة فور تخرجهم مسارا مهنيا في قطاع الإدارة أو التعليم ، و لكنهم دوما محرومون من ممارسة وظائف السيادة (الموثق ، الوسيط ، المنفذ ، و كاتب الضبط و المحاماة أنظر: غي برفيلي ، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880- 1962). ترجمة م. حاج مسعود- أ. بكلي- ع. بلعريبي، دار القصبة للنشر. الجزائر 2007. ص ص 63-65.

لقد كان ابن رحال متقبلا للتناقض الموجود بين الجزائريين المسلمين المتخوفين من التعليم والكولون الذين يخشون على مصالحهم من توسيعه[1] ففي اجتماع البرلمان سنة 1902 على سبيل المثال أظهر المندوبون الأوربيون رفضهم لتمدرس المسلمين الجزائريين" لأنه حتف لاستعمارهم" وأعلن هؤلاء ضرورة خلق فترة توقف في بناء المدارس المخصصة للأهالي[2].

وأمام هذه المسألة حاول ابن رحال أن يجد مخرجا لهذه العوائق من خلال اقتراح حلول وهي:

1- خلق مدرسة "القوربي" عند القبائل .

فهي تستجيب إلى مطالب الاستعمار :

- اقتصادية: يجب أن تكون قطعا مجانية مبنية ومسيرة بتقتر، هي مدارس أهلية تتمثل في الخيام أو القوربي .

بها لوحات من الإردواز مزودة بلوحة كبيرة سوداء وبعض الحصائر.

- بسيطة: يكون في كل قبيلة مجموعة أو مدرسة من هذا النوع، يسيرها معلمون بسطاء يدرسون أبجديات القراءة والكتابة والحساب.

[1] في وقت سابق مثلا قوبلت بعض مطالب المندوبيات المالية التي تخص التعليم سنة 1900 منها موافقة جول فيري على فتح 11 منصبا يخص رتبة مدرس حيث بلغ عددهم مابين سنة 1898 1901 21 مدرسا كان هؤلاء يتقاضون مابين 600 فرنك الى 900 فرنك أو 1200 فرنك سنة 1901 وطالبت تلك المندوبيات زيادة في عدد المناصب لكن كان رد الإدارة:"إن التعليم الإسلامي العالي لا هو متاح الجميع ولا هو مهم في كل مكان" أنظر: Charles- Robert, Ageron, Les Algériens musulmans et la France (1871-1919). Tome 2, Presses universitaires de France. 1968. ref N°1, p928.

[2] -ALPT Ageron, les Algériens, , pp, 928-929.

- تكون في وسط القبائل بالقرب من التلاميذ وأمام أنظار أوليائهم لمعرفة ما يقدم فيها من تعليم.

2- مراقبة المدارس من طرف السكان الجزائريين ويقصد هنا ابن رحال التأطير البيداغوجي وتسيير هذه المؤسسات الذي يجب أن يكون جزائريا عربيا خالصا ما عدا مدراء المدارس العربية الفرنسية الذي يكون فرنسيا.

كما اقترح ابن رحال أن تكون هناك لجنة مدرسية تضم الجزائريين الأكثر تعلما في كل منطقة بها المدارس العربية الفرنسية تعمل على تشجيع الأولياء لإرسال أبنائهم إلى المدرسة والتردد عليها. وتقترح هذه اللجنة الوسائل الخاصة للوصول إلى النتائج، كما تقترح إصلاحات لتطوير التعليم، وأخيرا أن تقوم بإعداد قائمة التلاميذ الأكثر استحقاقا حسب قدراتهم وأذواقهم والتي ترسل إلى الحاكم العام عن طريق الأكاديمية فتمكنه من اختيار البعض منهم لتعينهم في بعض المناصب عند تخرجهم حسب الوظائف الإدارية.[1]

ويشير بن رحال إلى قضية مهمة هنا وهي الترقية الثقافية، الاجتماعية والسياسية للعناصر المتعلمة وبهذا الصدد يطرح تساؤلات ملحة:" ما هو المحتوى وما هي حدود تعليم الجزائريين لكي لا يكون هناك مبعدون." ويتساءل مرة أخرى "ماهي المسالك التى يجب فتحها أمام العناصر المتعلمة لكي لا ينتج التعليم مبعدين؟[2] واقترح لهذه المسألة ثلاثة حلول مطلبية :

[1] -Djeghloul ABDELKADE, De Hamdan, Op.Cit., pp75-80.

[2] جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية- ترجمة فيصل عباس ، مراجعة ، خليل أحمد خليل ، ط1، دار الحداثة للطاعة و النشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 1981 ، ص88.

حق متابعة الدراسة "إرسال النخبة كبعثة تخصص لها منح إلى الكليات والثانويات والمدارس الخاصة وفور تخرجها يتم توظيفها بصورة معقولة حسب الكفاءات:" بالنسبة للأغلبية هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة، ومع ذلك فهي مرغوبة من الجزائريين بشدة كحاكم إداري والكتبة والخوجة والشرطي وكذلك شاويش أو مراسلين في مكتب الخدمات الإدارية، ولماذا لا تقرر الحكومة أن تمنح هذه الوظائف–من الأفضل– حصريا للأهالي المتحدثين والكاتبين بالفرنسية؟ [1]

– حق الإقتراع :" لماذا لا يقبل في الانتخابات التلميذ الذي أكمل بعض دراساته أو الذي نجح في بعض امتحاناته" [2]ومما لا شك فيه فإن امحمد بن رحال قد حاول مقاومة السياسة الاستعمارية من خلال منابر المجالس الرسمية والصحافة والعرائض وركز على التعليم الذي يمكن من تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأهالي باعتباره حقا أخلاقيا وسياسيا، ويعتبر من القلائل الذين نادوا بالتفتح على الحضارة الغربية وفق ما يخدم الثقافة العربية دون أن يخدش القيم الإسلامية .

وقد شاركه في هذه المواقف الأمير خالد الذي عاش التجارب نفسها وربما هذا ما يفسر دفاعه الشديد عن مطالب الجزائريين متخذا من أسلوب العرائض وسيلة لتبليغ أصوات الجماهير الشعبية للسلطات الاستعمارية ويذكر "جيلبار ميني" أن امحمد ابن رحال حاول بمعية الأمير خالد توحيد جهودهما في النيابات المالية الجزائرية ضد أصوات الكولون المتعالية الرافضة.

---

[1] جغلول عبد القادر المرجع السابق ص 88.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 88 – 89.

3- القضاء

يعتبر القضاء من مظاهر السيادة لذلك خضع هو الآخر للتدخل الاستعماري الفرنسي بحكم أنه المتغلب في الجزائر حيث تم إلحاقه بشكل تدريجي في منظومة القضاء الفرنسي منذ بداية الاحتلال، وقطع صلته بالدين الإسلامي الذي يستمد أحكامه المبنية على العدل من تعاليمه، وهذا رغم تعهد سلطات الاحتلال سنة 1830 باحترام ديانة وقانون وعادات المسلمين الجزائريين [1]، فقد أصدرت السلطات الاستعمارية في 1834 قرارا يقضي باستئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي[2] مما يعرض العدالة الإسلامية للتغير الكبير والانتقاص من قدرها والزوال التدريجي، حيث أصبح مجال عملها يضيق مع الوقت بصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866 الذي حطم القضاء الإسلامي بفرضه على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وأصبحت مهمة القضاة المسلمين تنفيذ أحكام قضاة الصلح ليس أكثر، [3] واستمر تقليص دور القضاء الإسلامي من خلال تهميشه من قضايا الملكية والاستحقاق بحصره في النظر ي دعاوى الزواج والطلاق والمواريث بمرسوم 25 ماي 1892 [4]أي الأحوال الشخصية، فقط مما يعد إجحافا في حق المسلمين الجزائريين الذين أخضعوا لقوانين وضعية وقضاة فرنسيين.

---

[1] -l'Arabe devant la commission sénatoriale, pétition faite par un groupe de conseillers municipaux indigènes des communes de Oued Séguin Guettar el Aiech Ain Smara Question Algérienne, Constantine 1891.p 35.

[2]صلاح عوض معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام و النشر ،1989 ، ص 207.

[3] المرجع نفسه ، ص 207

[4]المرجع نفسه ، ص 208

أمام هذه القوانين الجائرة حاول بعض أعيان الجزائر التخفيف من وطأتها والمطالبة ببعض الإصلاحات ومنهم سي امحمد بن رحال الذي ناضل من أجل إعادة الاعتبار للعدالة الإسلامية والاهتمام بقضاتها، وتجلى ذلك في ما قدمه من مطالب لممثلي الحكومة الفرنسية في فرنسا والجزائر، فقد سافر لباريس سنة 1891 مع الحكيم امحمد ابن العربي وقدما عرضا أمام مجلس الشيوخ بشأن القضاء الإسلامي في 18 جويلية 1891 طالبا فيه بالعودة إلى العدالة الميسرة الضافية البسيطة لقضائنا من خلال[1].

- تعويضات مناسبة للقضاة تقيهم من الإغراءات و تسمح لهم بالمحافظة على مكانتهم .
- توظيف دقيق من جهة الأخلاق والمعرفة و التوقيف السريع عند حدوث أي خطأ.
- ضرورة إجادة اللغة العربية فيما يتعلق بقضاة السلم | وتكوينهم لمدة سنتين أو ثلاث .
- تعزيز المحكمة الجنائية بمحلفين من الأهالي ولو على سبيل الاستشارة .

وفي الجزائر اتصل الرجلان بلجنة التحقيق التي أرسلتها . الحكومة الفرنسية سنة 1892 والمكونة من أعضاء مجلس الشيوخ، وأعدا لها المطالب التي رأياها مستعجلة إذ ذاك، وهذه المطالب تشمل إصلاح القضاء الشرعي، والضرائب، وإعانة الفقراء والمساكين، وإصلاح التعليم وتعريبه[2]، وقد طالب امحمد بن رحال

[1] سي امحمد بن رحال ، مستقبل الإسلام و كتابات أخرى ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،2007 ، ص 10-11.

[2] عبد الرحمان دويب ، المرجع السابق ، ص 435.

بإصلاح القضاء فيما تعلق بقانون 1866 الذي كلف المحاكم الفرنسية بالبت في قضايا المسلمين الجزائريين، وعبر عن استيائهم من ذلك "لا لكون المحاكم الفرنسوية غير منصفة أو غير منتظمة بل لطول آمادها، ووفرة ، مصاريفها"، [1] فالمحاكم الفرنسية تتطلب إجراءات طويلة، . ومصاريف باهضة لا تتلاءم مع وضع الجزائريين خاصة مع . قلة مواردهم المالية، وقوانين المصادرة التي طالت أملاكهم، والتي هي جزء من السياسة الاستعمارية، وبين الآثار السلبية لتكاليف المحاكم الفرنسية على الأمن والاستقرار بأنه "بلغ من أمر طالبي النزر اليسير من الحقوق أنهم لما لم يقدروا على رفع مطالبهم لدى محكمة القاضي سريعة الانفصال قليلة التكاليف والمصاريف التجأوا إلى استخلاص حقوقهم بأيديهم بالضرب والمطاردة تخلصا من الوقوع في التكاليف والانتظار" [2]

وطالب بصيانة الخصوصية الدينية للمسلمين الجزائريين . التي انتهكها قانون 1866 رغم التزام فرنسا باحترامها ذلك أنه ي تقديم عدول الفرنسويين على تركات المسلمين مصاريف | تستغرق جل التركة، وأحيانا جميعها زيادة على ما في ذلك التداخل من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت أ فرنسا باحترامها بمعاهدة عام 1830"،[3] فلا مناص من تكليف قضاة مسلمين بالنظر في شؤون مواطنيهم لأنهم أدرى بدينهم وعاداتهم، منتقدا الذين ينعتون القضاة المسلمين بعدم النزاهة والارتشاء بهدف إبعادهم عن القضاء "بأن الرشوة لم تنقطع من . الجوج (القاضي) الفرنسوي، وإن لم تكن له فلأعوانه، فالمسؤولية في ذلك على فرض

[1] عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 55

[2] المرجع نفسه ، ص 55.

[3] المرجع نفسه ، ص 55.

الارتشاء إنما تعود على من امتحنهم وراهم أهلا، وعينهم إلى منصب القضاء"،[1]وأرجع سبب عدم وجود ذوي الكفاءة من المترشحين للقضاء إلى فقد المدارس التي تزاول فيها الأحكام وعلوم القضاء[2]، بحكم السياسة الاستعمارية التي حاربت مؤسسات التعليم الجزائرية، وعرض على نفس اللجنة تعيين القضاة في أماكن ولادتهم حيث كانوا أكبر خبرة بها، وإقامة مراقب على جميعهم، وطالب القضاة بمعرفة الأحكام الإسلامية ومبادئ الأحكام الفرنسية برفع درجة التعليم بالمدارس العربية [3]

وانتقد بشدة قانون الأهالي الذي يمثل جانبا فضيعا من الاضطهاد الفرنسي، الذي فوض وكلاء الحكومة بمعاقبتهم الأهالي الجزائريين وردعهم بما شاؤوا، مطالبا بإبطال هذا القانون وتخفيف وطأته بإضافة بنود تمنع المظالم، وتجاوز الحدود التي هي نتيجة إطلاق الحكم، مبينا أن هذه الحالة الحرجة أصبحت كالسيف المعلق بشعرة فوق رؤوس الأهالي، وأصبحت موجباً للنفور والشقاق وابتعاد ابن البلد من الفرنسي،[4]وفي هذا تحذير للسلطة الاستعمارية الفرنسية من استمرارها في تطبيق القوانين الجائرة التي تقضي على كل أمل في حدوث تقارب بين الجزائريين والفرنسيين .

[1]عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 55

[2]المرجع نفسه، ص 55. وأنظر أيضا: زوزو عبد الجميد ، المرجع السابق ، ص 37

[3]عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 37

[4]عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 56.

الفصل الثالث

مواقف امحمد بن رحال من القضايا

أولا : القضايا السياسية

1-الإندماج

2- التجنيس

3-التجنيد الاجباري

ثانياً :مواقف امحمد بن رحال من القضايا

اولا :التعليم

3- القضاء

وفاته

تمهيد :

أثرت الكثير من القوانين الفرنسية التي عملت على التأثير في المجتمع الجزائري مثل قضايا الجنسية والتجنيد الاجباري والتعليم وغيرها من القضايا الأخرى التي راها المجتمع الجزائري ظالمة في حقه ، لذا شكلت تلك القوانين الصدمة التي مهدت للمقاومة الفكرية والسياسية وانتقلت الجزائر إلى محال من الصراع ولكن بنوع جديد ، بعدما طبع القرن التاسع عشر نموذج واحد كان غايته الدفاع عن الأرض والمقدسات من منطلق الدعة إلى الجهاد .

لتكون بداية النشاط السياسي الفكري الفردي وكثير من أولئك الذين تحملوا المواجهة باللسان والقلم من خلال عقد التجمعات والندوات وهذا كله انطلاقا من خلفيات ثقافية شخصي نابعة من حقد دفعهم إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي وتصحيح الذهنيات والعقائد ... الخ .

وبهذا فقد سجل امحمد بن رحال حضوره بشكل فعال على الساحة السياسية والثقافية في الجزائر من خلال مناقشته لكل القضايا المطروحة والتي كانت تهم الجزائريين .

أولا :القضايا السياسية

سعت فرنسا إلى بسط نفوذها والاستيلاء على خيرات البلاد ، من خلال منطقة نفوذ فرنسية ، وإخضاع السكان بالقوة للسلطات الفرنسية ، ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون على إصدار عدة قوانين على الساحة السياسية لجعل الجزائريين رعايا أوروبيين ، يقيمون في بلد يخضع قانونيا للسيادة الفرنسية لكنهم لا يتمتعون فيه بأي حق سياسي ولا اجتماعي ولا ثقافي فبرز امحمد بن رحال وقتها وعبر عن عدة مواقع من القضايا السياسية من أهمها :

1- الإندماج :

ضمن السلطات الفرنسية في هاته السياسة مرسومين هما **مرسوم 1834** **ومرسوم 1848** [2] [1] لتسهيل تحقيق مساعيها في الجزائر فقد سعيت لضم الجزائر إداريا وجهلها تابعة لها .

انقسم الجزائريون إلى قسمين مؤيدين ومعارضين لهاته السياسة تيار مثلته النخبة من خريجي المدارس الفرنسية وبعض الجامعات الفرنسية ويضم بعض الصيادلة والمحامين والمعلمين مطالبين بالإدماج التام[3] ،أما التيار الثاني فمثلته

[1] يقضي هذا المرسوم بإلحاق الجزائر بفرنسا .

[2] وجاء هذا المرسوم لتأكيد على المرسوم الأول ويقضي باعتبار الجزائر جزءا من فرنسا بحيث يحقق جزءا هاما من مشروع الإندماج ويعتبر قاعدة وأساس لاستكمال الأهداف الاندماجية الأخرى وتجسيدا الاندماج الإداري الذي تصبح فيه الجزائر اقليما فرنسا يتشكل من مقاطعات ومديريات.

[3] Nhabilie (cherif) , Algerie française vue par une Indigéne , Algiers orientale , 1914 , p107 .

الطبقة المحافظة في البلاد الرافضة لكل أشكال السياسات الفرنسية المتمسكة بمبادئها والمحافظة على الدين الإسلامي[1] .

كان ابن رحال يؤمن بالتعايش الودي بين الجزائريين والفرنسيين وكان يصبو إلى توطيد العلاقات المتزنة بين الطرفين ، لكن دون تأثير سلبي على الطرفين خاصة الجزائريون الذين يدينون بالدين الإسلامي ولهم عادات وثقافات تختلف عن الفرنسيين[2] .

عبر ابن رحال عن موقفه لأول مرة سنة 1887 الذي طبع بالرفض القاطع لهاته السياسة وهذا من خلال نص كتبه يتمحور حول تطبيق التعليم العمومي في البلاد العربية التي أبرز فيه موقفه وموقف الجزائريين[3]، حيث أننا نستنتج أن امحمد بن رحال رفض سياسة فرنسا في التعليم العربي ولم يرفض التعليم الفرنسي شريطة أن يحتفظ الجزائري بلغته وعروبته حيث أنه كان يركز على سياسة الترابط وتبادل الثقافات والتعاون بدلا من الاندماج على الرغم من تشبثه بمقوماته العربية والاسلامية إلا أنه لم تمنعه من التفتح الثقافي حيث قال في إحدى تدخلاته:" إن امتلاك فرنسا للقارة الإفريقية صار واقعا، لكن ما لا يمكنها تجاهله هو الركيزة القوية التي يمتلكها العالم العربي وهي الإسلام ،فصار من الافضل أن ننقد جزءاً من هاته الركيزة... بالتأكيد فرنسا قد صنعت أو وضعت مكانا مناسباً له في سيطرتها . نقول

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ج2 ، ص145 .

[2] صبرينة الواعر ، المرجع السابق ، ص97 .

[3] جاء في هذا النص: "في الحالة الراهنة باستطاعة الجزائري تقبل التعليم، أقول تقبل لأنه لم يطلبه حتى أنه مستعد له، ماعدا بعض المستثنيات النادرة نظرا لبساطتها وسذاجتها تراه فخا منصوبا لسلب وطنيتها ودينها. ولا يجب أن نمقت هذا الارتباط بعادات وعبادات الأجداد شيئان خيران..."

سيطرة وليس استعمار عندما غزت هاته البقاع الغنية... ومعها بإمكاننا خلق علاقات وارتباطات أبدية وهذا يكون مع سياسة واضحة وحاذقة من طرفها، نستطيع الظهور كمدافعين عن الإسلام[1] .

استغل ابن رحال انعقاد مؤتمر الحادي عشر للمستشرقين[2] سنة1897 حيث قدم محاضرة بعنوان "مستقبل الإسلام"[3] ، حيث كان مراسلا للجمعية الجغرافية والاثرية وقتها وأبدى عن رأيه حيث أنه لم يتغير موقفه من الاندماج واقترح فيها على السلطات الفرنسية مبدأ الترابط وبين الثقافات بديلة عن الاندماج فقد شرح وفسر أن المسلم قادر على مواكبة الحضارة وتعلم جميع العلوم مع المحافظة على قيمه وعقائده حيث قال: "لدينا رجال ممتازون، وهم صالحون لكل إدراك وفهم ولكل تمثل".

توسط ابن رحال بهاته المقترحات النخبة المؤيدة للاندماج وبين المحافظين الرافضين لها بسبب أفكاره الوسطية المؤيدة لتبادل الثقافات دون المساس بالدين والانسلاخ عن العادات والتقاليد الإسلامية البناءة وهذا راجع إلى تعليمه المزدوج "العربي/الفرنسي" وهذا ما اكده في مؤتمر للجمعية الجغرافية والاثرية لعماله وهران المنعقد سنة 1902حيث قال: "إندماج الأهلي في الحضارة الأوروبيّة هو استحالة وخيال لا يتحققان وإن إندماجه لن يكون الا وسط أرضية المصالح المادية، إننا نرى أن الأهالي لم يستشار تقريباً وكان المدعو بطريقة رديئة لإبداء رأيه المناقض والمخالف للقضايا العامة، وأنه من الضرورة بمكان تحقيق هذا الأمل و الرجاء." فقد كان رافضا لسياسة الادماج في الحضارة الأوروبيّة عامة والفرنسية خاصة من جهة

[1] صبرية الواعر ، المرجع السابق ، ص94 .

[2] أنظر الملحق رقم 03، ص73.

[3] أنظر مقتطفات من هذه المحاضرة الملحق رقم 04، ص74.

ومن جهة لم يمانع من أخذ الأفكار والاساليب التي قامت عليها حضارتهم لتطور المجتمع العربي والجزائري دون الانسلاخ والمساس بالدين الإسلامي والاعراف والتقاليد الجزائرية.

إن هاته السياسة التي اتبعها امحمد بن رحال في الوسطية ونبذ العنف جلبت إليه العديد من المساندين ومن اهمه "الأمير خالد" حيث طرح بديلا انها عن سياسة الادماج اسماها "سياسة الاتحاد" حيث قال: "لندع الحديث عن الدمج ولنأخذ بسياسة الاتحاد". فتبنى في هذا المجال شعار" فرنسا والاسلام" حيث كان يصبوا إلى الاحترام بين العرقين[1] .

ضل بن رحال رافضا لسياسة الادماج وتمسكه برأيه جعله يأثر في الأمير خالد حيث ان هذا الاخير لم يظهر موقفه حتى سنة 1919حيث أعلن فيه عن رفضه التام حيث قال: "إن مشروع الدمج هو مشروع خيال لأن كتلة من المسلمين لاتريده، وهي لاترغب في نوعية المواطن الفرنسي ولا ترضى بحالتها بديلا، بسبب تمسكها بعقيدتها الدينية[2] ."

موقف ابن رحال الرافض لسياسة الاندماج ومواقف مؤيدة سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين أنفسهم مع حالة عدم الاستقرار التي كانت تسود الجزائر إزاء هاته السياسة، وصلت أصدائها إلى فرنسا التي كانت تحت حكم "لوبي"(LOUBET) الذي قرر القيام بزيارة للجزائر وهذا السببين الأول منهم كان على سياسة الادماج والثاني كان على قضية المحاكم الرادعة ومدى شرعيتها حيث دامت زيارته للجزائر أسبوعين من

[1] Abde kader jeghloul, Éléments d'histoire culturelle Algérienne, ENAL, Algere, 1984,P57

[2] صبرينة الواعر ،المرجع السابق، ص97

15إلى 26أفريل 1903[1] حين جولته في البلاد توقف عند مدينة تلمسان، فكانت الفرصة سانحة لبن رحال لمقابلته والتعبير عن موقفه إزاء الادماج ولقى رد فعل من" لوبي "حيث أنه هو أيضا لا يؤيد هاته السياسة بل كان من معارضيها فقد أوضح في خطابه أنه شخصيا كان في صالح معاملة الجزائر كمستعمرة مع تركها تحتفظ على تقاليدها الخاصة ودينها وقوانينها حيث قال:" إن دمائكم قد سالت في ميادين معاركنا مع دماء الجنود الفرنسيين في جميع حروبنا في القارة الأوروبية والهند الصينية ومدغشقر " حيث أنه كان لا يتفق مع الادماج ويرى أنه لاضرورة له فقال: "ستضمن لكم فرنسا ممارسة جميع الحريات التي هي عزيزة عليكم". وقد كان ينادي بسياسة الجزائر جزائرية هذا ما سهل على بن رحال طرح أفكاره ومبادئه عليه.

2- التجنيس:

كان التجنيس منذ البداية مجرد زاوية من زوايا السياسة الاندماجية فقد كانت تسعى فرنسا من خلاله إلى فتح المواطنة للجزائريين والتجنس بالجنسية الفرنسية فقد أراد نابليون الثالث ان يكون سخيا اتجاه الأهالي عن طريق هاته السياسة وبالتأثير معاونيه ومستشاريه حيث صرح يوم 19سبتمبر 1860قائلا: "إن واجبنا الأول يتمثل في إعتنائنا ب3ملايين من العرب... وعلينا أن ننهض بالعرب إلى مستوى الانسان الحر وأن ننشر بينهم التعليم مع احترام دينهم وعلينا أن نحسن من وجودهم..."[2]

[1] أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900.1930) ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت 1992، ص 89.

[2] أبو القاسم خ ، نفسه، ص ، ص 90- 156

كان امحمد بن رحال قد تعرض لمسألة تجنيس الاهالي في تقريره الذي قدمه للجنة التحقيق المشيخية برئاسة جول فيري 1891رفقة زميله بن العربي حيث خاطب جول فيري قائلا :

"ان إلتزام الاهالي التجنيس بالجنسية الفرنسية هو عبارة تسعير نار الفتنة لسائر جهات القطر ، وأن الاستمرار نحو تحقيق هذا الهدف خطر عظيم على الحكومة ذلك لأن حرية التجنس لا تلائم أصول الشريعة الإسلامية لأن المتجنس له ما على الفرنسيين وما عليه ما عليهم قبالة جميع احكامهم وذلك مخالف لما جاءت به الشريعة الإسلامية[1] .

كان التجنيس ركن من زوايا الاندماج التي رفضها بن رحال ،فهو لم يترك جانبا لم يدرسه ولم يوضح موقفه اتجاهه حتى أنه أشار إلى وظيفة الوالي العام التي رآها مجرد صورة ومرآة عاكسة لمصالح الكولون ،فإذا كانت فرنسا تدعي بأنها ستحقق العدل والمساواة بين الأهالي والكولون فلماذا لا يكون الوالي العام برهانا صادقا على ادعائها لمس امحمد بن رحال هذه الحقيقة بيديه وعرف أن الحاكم العام لا طاقة له في مواجهة الظلم واللا مساواة ،لذلك واجه ابن رحال الحكومة الفرنسية فاضحا حقيقة الوالي العام ومطالبا بإصلاح وتعديل اختصاصاته لتكون في خدمة الكولون والأهالي معا قائلا <<نرغب أن يكون الحاكم العام حرا في التصرف قوي السلطان ، لا مسؤولية لأحد عليه إلا مجلس الوزراء وليس كما هو الآن موضوع تحت تصرف الكولون لا يستعملونه الا لمضرة الأهالي[2] ادرك ابن رحال أن الاندماج لا يمكن

[1] لجنة جون فيري: عرفت بهذا الاسم نسبة لرئيسها فيري وواضع برنامج أعمالها كما اطلقت عليها لجنة 18نسبة لعدد اعضائها، جاءت للجزائر لتحقيق أوضاعها دامت مهمتها 53يوما.

[2] الجيلالي عبد الرحمن المرجع السابق ،ص 465.

تحقيقه لأنه قبل كل شيء يجب ويستلزم تطبيقه محو وطمس كل معالم الحياة السابقة للأهالي ،حتى يجب القضاء على اللغة العربية والهوية والدين هذا ما لا يمكن حدوثه ،لكن الإدارة الفرنسية تحاول أن تغض بصرها عن هذه الحقيقة ،فلماذا اذا وصلت حملتها الاندماجية التي مست ركنا من أركان الهوية الثقافية الجزائرية ،وهوعلى قدر كبير من الأهمية ،ونقصد به القضاء الاسلامي الذي أصدرت بخصوصه قانونا في 10ديسمبر 1886م يقضي بإلغاء المحاكم الشرعية وتعويضها بما يعرف بقاضي الصلح الفرنسي الجنسية .

اثار استنكار عظيما في الأوساط الأهالي لانه حاول القضاء على ما تبقى من خصوصيات ومميزات المسلم الجزائري ،لم يترك امحمد بن رحال هذا الأمر يمر دون أن يبدى رأيه حوله ،حيث سافر إلى باريس سنة 1891م وقابل اللجنة البرلمانية السابقة الذكر ،وناقشها حول هذا المرسوم قائلا <<منذ صدور الأمر المؤرخ في 10 ديسمبر 1886[1] القاضي بابدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى شعر الأهالي بالم خفي يدب في مفاصل هيئتهم الاجتماعية افقدهم الراحة والزمهم القلق من جراء هذا الأمر الذي يناقض رغباتهم ومصالحهم ودياناتهم الإسلامية .... وفي تقديم قضاة فرنسيين على تركات المسلمين مصاريف تستغرق جل التركة واحيانا جميعها ،زيادة على ما في ذلك من هتك حرمة الأحكام الشرعية الدينية التي التزمت حكومة الاحتلال باحترامها بنص معاهدة سنة 1830م <ثم يقول <القران العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي العربية وعادات المتمسكين به غير عادات

[1] عبد الرحمان عقون ،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معامر ،ج2،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1986نقلا عن ابن العابد الجيلالي ،وتقويم الاخلاق 1927،قسنطينة.

غيرهم وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الاعتقاد بأن الحاكم الفرنسي المكلف بالقضاء بين الناس خصوصا اذا كان حديث السن هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في البلاد فرنسا فلا يأتي إلا بالعبث لجهله اخلاق القوم وطباعهم .... الخ

3- التجنيد الاجباري

إن التفكير في استخدام الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي مشروع استعماري قديم طالما كان محل نقاشات من طرف الأوساط العسكرية منذ منتصف القرن التاسع عشر فقد ظهر مع جنرال موليار "MOLLIERE" في سنة 1845 وقد تجسد هاته النقاشات لتتحول إلى قوانين فعلية سنة 3 فيفري1912حيث أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم الخدمة العسكرية الإجبارية على الشباب الجزائري للالتحاق بالجيش الفرنسي

ناقش سي امحمد بن رحال المسألة العسكرية[1] منذ ظهورها في الجزائر فقد كان من المتمسكين بما جاء في معاهدة 5جويلية 1830[2] فقد عبر عن رفضه لهاته السياسة قبل أن يصبح قانونا رسميا قابلا لتطبيق حيث قدم تقريرا أمام اللجنة المشيخية رفقة الدكتور امحمد بن العربي تحدث فيه عن عدة جوانب تمس حياة الأهالي ومن ضمنها التجنيد حيث اقترح أن يكون هذا القانون اختياريا فلا يكون الجزائريين مجبرين هذا راجع إلى لخلفية الدينية للمجتمع الجزائري لوضعه الاجتماعي .

[1] أنظر الملحق رقم 05، ص75.

[2] عبد الحميد زوزو ،الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ،ج1،دار هومة ،الجزائر ،2012،ص32.

رغم أن بن رحال كان من الرافضين وبشدة لمشروع التجنيد الاجباري إلا أنه كان يسعى لكسب الإدارة الاستعمارية وهذا بإقتراح تعديلات على مشروع ليصبح قانوناً يفتح مجالات جديدة للجزائرين فقد كان يسعى إلى إدخال إصلاحات تتمشى وفي صالحهم وترقيتهم ليصيرو حالهم حال الفرنسين كما أنه طالب بإدخال تعديلات بالرتب من ضباط وجنود المسلمين بما فيهم القيادة وتأسيس مدرسة عسكرية بالجزائر على نسق سانت سير "SANIT CYR"وإدراج رتبة عقيد في صفوف الضباط الجزائريين وفتح وضائف للمتعاقدين وجعلها مناصب دائمة يستفاد منها[1] .

حيث أعطى ابن رحال جلى اهتماماته في هاته السياسة إلى الحصول على إصلاحات مقابل تجنيد الجزائريين مع تحقيق المساواة من حيث الرتب والمناصب والأجور وسعى إلى أن يصدر بند من بنود قانون التجنيد يحقق هاته المساعي حتى لا يخلق هذا القانون نتائج سلبية على الجزائريين على غرار الأوضاع المعاشة.

ولد طرح المسألة العسكرية التجنيدية سخطا كبيراً عند الجزائريين جسدته المظاهرات والاحتجاجات فمع بداية عمليات الإحصاء في نهاية صيف 1908 بدأ في حشوة كبيرة أمام مقرات الإدارية للاحتجاج وكثرة المظاهرات الهائجة أمام البلديات في عدة مناطق خنشلة ،بئر خادم ،وفي مظاهرات بئر خادم أعلن أحد الأعيان بأنه يفضل قتل ابنه على أن يتركه يذهب إلى التجنيد الفرنسي ،وهذا يصور حالة اليأس التى وصل إليها الجزائريون وقسوة القانون الذي سيأخذ آخر ما تبقى لديهم وهي الطاقة الشبابية[2] .

---

[1] غانم بودن ،سي امحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائرين ،مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ،ع17،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،جانفي ،ص11.

[2] احمد توفيق المدني ،كتاب الجزائر ،ط2،نشر دار الكتب ،الجزائر ،1963،ص331.2

وفي شهر سبتمبر 1908ارسل أعيان تلمسان رسالة احتجاجية ومصحوبة ب17صحيفة من الامضاءات المرصوصة أعلنو فيها عزمهم على مغادرة الجزائر خير لهم من البقاء وتحمل التجنيد وفي البلدية المختلطة جبل الناظور قام 3000 شخص بمحاصرة البرج الإداري لتريزال "TRIZEL"في صبيحة 14سبتمبر ولم يتم تحريره الا في المساء مفرزة للقناصة ومع حركة الهجرة وعمليات الإحصاء التى كانت تحصي الشباب في سنوات 1911و1912[1] .

صدر قانون 3 فيفري 1912الذي أعده ميسيمي[2] .

الذي قضي بالتجنيد الاجباري للجزائريين دون الأخذ بمقترحاتهم وآرائهم وحيث أن الخطوة قام بها بن رحال هيا ذهابه رفقة شيخه امحمد بن سليمان شيخ الزاوية السليمانية –الدرقاوية لمقابلة رئيس بلدية ندرومة حيث قال "اني للمرة الثانية الدغ في الصميم ،كون هذا المشروع فيه ريبة ،انكم لن تعتمدوا علي أبدا ومطلقا في الذهاب معكم بعيداً من ضروريات هذا الوقت ....."

عقب هذا اللقاء مظاهرات عارمة في ندرومة في 23ماي 1912ضد القانون التجنيد فعبرا ابن رحال عن رفضه التام لطريقة المستعمر في التجنيد التي أرادتها (أي التجنيد دون مقابل)[3] .

الى جانب خوفه من التفرنس إضافة إلى أنه ينافي الحالة الشخصية للمسلمين الجزائريين وقيامهم

---

[1] غانم بودن ،المرجع السابق ،ص12.

[2] ميسيني ادولف ولد في جانفي 1869في ليون بفرنسا تخرج برتبة ظابط في 1902شغل منصب وزير المستعمرات في 1911في حكومة .

[3] غانم بودن ،المرجع السابق ،ص12.

سافر ابن رحال إلى فرنسا على رأس وفد رفقة أعيان مدينة ندرومة سنة 14جوان 1912الى باريس للمناقشة مع سياسيون حول مشاكل الأهالي وبث سبل الخروج منها كما طالب بإلغاء مرسوم التجنيد الاجباري ،او تقديم منحة تعويضية لهذا العمل حيث أنه يظهر من خلال هاته الموقف فكر امحمد بن رحال الذي ينتمي إلى تيار المصلحين الذين رفضوا فكرة الاندماج في المجتمع الفرنسي ورفضوا كل الوسائل المؤدية له وكان منهم التجنيد من الأساس ،ولكن الأمر عندما اصبح محتوما عليهم اشترطوا على السلطات الفرنسية تحسين أحوال الجزائريين وتقديم تعويضات مناسبة[1]

ثانياً :القضايا الثقافية.

لقد حاربت فرنسا الإستعمارية الجانب الثقافي وركزت على القضاء على نشاطه ومؤسساته فرغم تشبت الجزائريين بالجانب الثقافي لديهم إلى أن فرنسا عملت على تدمير وطمس كل مقومات الشعب فقد برزوا مواقف عديدة لإبن رحال في هذا المجال مدافعا عن الجزائريين وعن ثقافتهم ومن بين أهم المسائل التي دافع عنها :

1- التعليم.

أظهر الجزائريين معارضتهم المباشرة لتعليم الفرنسي منذ البداية ويعود هذا لكونه غير عليهم ،رغم حرص الإدارة الفرنسية على إدخال بعض المواد التي كانت معهودة لديهم مثل الفقه ،التوحيد وعلى تعيين إمام في كل مدرسة ليصلي بالتلاميذ الصلوات

[1] عمار عمورة ،المرجع السابق ،ص162.

الخمس وصلاة الجمعة ومع ذلك رفض الجزائريون هذا التعليم وإعتبروه وسيلة لفرنسة أبنائهم وبل إعتقد البعض أنه لغة النصارى كفر وضلال[1] .

شغل قضية التعليم النخبة والشيوخ وعلماء المدارس لإيمانهم القوي بأن أكبر عدو قيد الجزائر الإستعمار هو الجهل وضعف الدين وإنتشار الخرافات والعقائد الفاسدة لذلك سخرو كل مجهودهم وأعمالهم للتدريس والتأليف وإلغاء الدروس في المساجد والنوادي[2] .

كانت وجهة النظر ابن رحال في الواقع حول التعليم عامة والسياسة الفرنسية خاصة التعليمية خاصة تتضح وتبرز جليا في 3نقاط رئيسة وهي

-موقفه من مرسوم 1883الخاص بتنظيم التعليم الأهلي في الجزائر

-موقفه من المدارس الفرنسية الثلاث في تلمسان والجزائر وقسنطينة

-موقفه من تعليم القران (التعليم العربي الحر).

أ- موقفه من مرسوم 1883

رحب ابن رحال بهذا المرسوم وهذا بسبب ليس أنه متخرج من المدرسة الفرنسية إنما بسبب وضع البنية التحتية لتعليم الأهلي في الجزائر الذي كان على وشك الانهيار التام عدى الزوايا والكتاتيب التي لم تكن في أعين الفرنسين فقد رأى ابن رحال أن هذا المرسوم يخدم الجزائريين لانتشالهم من حالة الجهل والأمية التي بدأت تتفاقم حيث

[1] ناصر محمد ،الصحف العربية الجزائرية من 1847الى 1939،ج2،ش،و،ن،ت،الجزائر، 1980 ،ص90.

[2] مولود قرين ،عمر بن قدور ،النخبة الجزائرية مواقفها الوطنية واهتماتها العربية والإسلامية 1892-1927،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر المدرسة ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ،2017/2016،ص144.

أن موقفه عبر عنه من خلال دراسته حول تطبيق التعليم الرسمي في البلاد العربية المنشورة سنة 1887في نشرة جمعية الجغرافية لعمالة وهران حيث قال فيها :<في اليوم الذي تنصب فيه فرنسا عالمها على على الساحل الإفريقي ،فإنها تلزم ضمنيا بأن تتفرغ لتحضير الشعب الذي جاءت لإستعماره وتحت عقوبة السقوط يجب عليها الوفاء بهذه المهمة الجديدة > فهو يرى أنه لا توجد وسيلة أنجح من التعليم للتقدم والتطور وبالمجتمعات حيث يقول ديغول أيضاً «لبلوغ هذه الغاية توجد وسيلة لها القدرة الممتلكة والفعالة أكثر من نشر التعليم >[1] .

ب- موقفه من مدارس الشرعية الثلاث :

تمركزت هاته العمالات في ولايات 3هي تلمسان الجزائر وقسنطينة لاكتساب عدد كبير من المتمدرسين حيث أن كان لها موقع له أهمية من طرف الإدارة الإستعمارية فمدرسة تلمسان مقرها مسجد سيدي بومدين[2] ومدرسة قسنطينة إتخذت في مدرسة سيدي الكناني[3] مقرا لها[4] أما مدرسة المدية فحولت إلى بلدية سنة 1855ثم إلى الجزائر .

-رفض بن رحال سياسة التعليمة في هاته المدارس بسبب زيادة ساعات تدرس بالغة الفرنسية على حساب العربية حيث قدم تقريراً شاملا عن أوضاع الجزائريين للجنة

---

[1] صبرينة الواعر ،المرجع السابق ،ص190.

[2] حلوش عبد القادر ،سياسة فرنسا التعلمية في الجزائر ،ط1،شركة دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،1999،ص150-151.

[3] مدرسة سيدي الكناني ، أنشأها صالح باي والي قسنطينة سنة 1778وسميت إلى ضريح ولي اسمه سدى أحمد الكتاني الذي عاش في القرن 18م والذي يوجد والذي يوجد بالقرب منه .

[4] ابراهيم لونيسي ،القضايا والوطنية في جريدة المبشر (1870/1847)رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،(1994/1993) ،ص322.

التحقيق سنة 1891يتحدث فيها عن التعليم مطالبا بتعميم المدرسة الابتدائية حيث اقترح بتسليم مسؤولية مراقبة المدارس الجزائريين حيث قال :«فيما يخص التعليم نحن نريد مدرسة ابتدائية في كل قرية ... ولهذا نتمنى إنشاء لجنة لرعاية المدارس في كل بلدة ،على أن يشكل الأهالي أغلبية الأوضاع اعضائها »[1] .

قدم ابن رحال سنة 1892نص كتيبة كرد فعل على تنظيم التعليم العالي والهدم الذي استهدف التعليم العربي والإسلامي حيث أنه أبدى استيائه من طريقة التعليم عوض أن يكون تعليما فرنسا مكملا تم استبداله بتعليم فرنسي خالص حتى التعليم العربي الإسلامي صار يخضع لمشيئة الإدارة الإستعمارية بالمقابل يتم تجنب الدراسات الإسلامية الضرورة للطالب الجزائري فقد اوضع في هذا النص وضعية التعليم العربي الإسلامي الذي يتدهور بشكل كبير وإنحصر في بعض النقاط في البلاد حيث قال :«أن التعليم الإسلامي في الجزائر لا وجود له ما عدا بعض الحالات في المسيد والزوايا .... مقارنة مع التعليم الفرنسي الذي اكتسح كافة الجزائر »[2]

ج- موقفه من التعليم العربي الحر (القرآني)

شجع ابن رحال التعليم الفرنسي من ناحية أنه مساعد عامل أساسي في التطور والنهضة الثقافية العربية الإسلامية ولم يشجعه كأداة لإدماج والتفرنس إلا أنه كان من أشد معارضين للمراسيم والقوانين التي تحاصر التعليم العربي القرآني وقد برز موقفه أما اللجنة المالية في جلستها الجماعية ليوم 17جوان 1921بتقديم خطاب أثار غضب أغلبية الأوروبيين لتعارضه مع مصالحهم المستهدفة فأبرز فيه سياسته

[1] Djeghloul Abde Kader <Hait Detude Sur A'lgerie,Enal,Alger,1986pp18_212 .
[2] Ben Rahal(si M'hammed)"projet de Réorganisationde l'enseignements supérieuren Algérie",cité par Djaghloul(A), op,cit,pp,18-21 .

التعليمية الهادفة العربية الإسلامية وذكر فيه كيفية تغليب التعليم بالفرنسية على حساب التعليم العربي الإسلامي والتربية الدينية كما تطرق للبنية الإدارية المخصصة لتعليم الأهلية فكشف حقيقة إطاراتها التي تنقصهم الكفاءة كما أشار إلى سياسة التفرنس التى تتبعها الإدارة الفرنسية والتى تحول دون تعليم بالعربية رغم أنها اللغة الأم حيث قال:«اللغة الأم لملايين السكان المسلمين »وقدم بالمقابل اقتراحات لحد من هاته الظواهر والمشاكل في التعليم بتقديم إعانات للمدارس حيث صرح أن المدارس القرآنية منعدمة الميزانية حيث أنه يعتبر أن عدم مديد المساعدة لتعليم القرآني يخلق مشاكل عويصة ويعرض مستقبل الطلبة للخطر[1] .

2- القضاء :

اتبعت الإدارة الاستعمارية عدة طرق استراتيجيات للقضاة والنظام القضاء في الجزائر انتهت سياسة تدريجية لتنزع المهام من القضاء المسلمين تلو الآخر ومنحها للقضاة الفرنسين وهذا التأسيس طريق نحو التأسيس لعدالة مدينة فرنسية خالصة .

لقد كان موقف القضاة الجزائريين من هاته الاستراتيجيات الرفض وعدم التقبل بشكل مطلق حيث أن السياسة الفرنسية في الجزائر أثبتت فشلها وتبين ذلك من الجزائريين الذين تقاضوا أمام المحاكم الفرنسية الذي يكاد ينعدم ،لأن معظمهم رفضوا الهيكل العدلي وقاومه وهذا بنشوب عدة ثورات وانتفاضات بسبب النظام التعسفي[2] .

سجلت عائلة بن رحال موقفها من هاته السياسة دفاعا عن حقوق القضاة والمحافظة على اختصاصاتهم ممثلة في الوالد حمزة بن رحال والذي كان قاضيا في

[1] الهاشمي عبد الحفيظ ،الرزء العظيم ،جريدة النجاح ،ع249، 10،اكتوبر 1928 .

[2] ابو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ج2 ،ص91 .

ندرومة وترارة بالإضافة إلى أعضاء آخرين ممثلين في حسين بن برهمات[1] ،المكي بن باديس ،الطيب المختار وامحمد السعيد بن علي الشريف والعياشي بن يرنو وسليمان بن صيام[2] وامحمد بن زغودة وامحمد بن الحاج امحمد حيث دار نقاش بينهم وبين المجالس القضائية وضرورة إعادة الاعتبار لهم لأن في هذا ضمان أكبر لحقوق القاضي ويمنح المتخاصمين شروط التقاضي طبقا للشريعة الإسلامية حيث أصفر هذا النقاش على إصدار اللجنة توصيات تضمنها فيها فيما بعد مرسوم 1866 القاضي بتنظيم المحاكم الإسلامية في الجزائر .

كان موقف ابن رحال من القضاء أنه لم يعارض الوفد الجزائري أمام اللجنة (قستانبيد) ومذكرة أعيان قسنطينة سنة 1887لم يظهر موقفه إلا سنة 1891 ولكنه رفض القوانين لكن إختلف معهم في المبدأ وخاصة في عريضة 1887فرفض قانون 1886رفضا صريحا ولم يطلب تعديلات على القانون لأن وفي نظره لن يعيد حالة تشريع الإسلامي إلى إلى السابق عهده ومع ذلك طالب أمام أعضاء لجنة مجلس الشيوخ سنة 1891 بإلغاء منصب قاضي الصلح والقوانين التابعة له لأنها أمور تتعارض تعاليم التشريع الإسلامي تزيد من ثقل أعلى الجزائريين فبعد أن كانو يمثلون أمام العدالة لحل مشاكلهم ،ووجدو أنفسهم عرضة للمشاكل والمتاعب أخرى منها

[1] **حسين بن برهمات:** ولد بالجزائر العاصمة في الربع الأول من القرن التاسع عشر دون تحديد تاريخ لميلاده ،ونشأة وتعلم فيها يعد من أوائل التلاميذ الجزائريين الذين التحقوا بالمدارس الفرنسية وهو من أبرز الشخصيات العلمية والأدبية والسياسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، أنظر لونيسي إبراهيم ،المرجع السابق ،ص ص 61-65 .

[2] **ابن صيام:** كان موظف لدى الإدارة الاستعمارية منذ بداية الإحتلال وظل كذلك إلى وفاته سنة 1896عين منصب أغا بمدينة مليانة يعد من أقدم واحسن المتعاملين معا الادارة الفرنسية في الجزائر ،انظر لونيسي ابراهيم المرجع السابق ،ص55.

غلاء التكاليف صدور أحكام معارضة لامالهم ،وإنتقالهم من محكمة إلى أخرى ،ووقوعهم في مغبة الاستئناف بعد ما كانت أحكام قاضي المسلم سارية المفعول ونادرة[1] .

كما يضيف إبن رحال :«القران العظيم هو دين وشريعة وأداة فهمه هي اللغة العربية وعادات المتمسكين به غير عادات غيرهم وفي اختلاف اللغة والعادات ما يحمل على الإعتقاد بأن القاضي الفرنسي المكلف بالقضاء بين الناس خصوصاً إذا كان حديث السن ،هو في الوطن الجزائري بمنزلة القاضي المسلم إذا أسندت إليه خطة القضاء في الجهات الشمالية في بلاد فرنسا فلا يأتي إلا بالعبث لجهله اخلاق القوم وطباعهم ....الخ » .

حيث يرى أن القاضي الصلح ووظيفته غريبان على المجتمع الجزائري كما أن رفضه لمرسوم 1886 زاد من تعسف الإدارة الاستعمارية وطالب ابن رحال بتوسيع صلاحيات القاضي المسلم وإدخال تعديلات في مرسوم 1889 فلا يرى بديلا عن القاضي المسلم بوجود قاضي صلح فرنسي لأن تطبيق التشريع الإسلامي يتطلب وجود مشرعين والقاضي الفرنسي جاهلا لأمور الشريعة[2] .

فكانت هذه من أهم المداخلات التي تناولها ابن رحال حول القضاء الإسلامي فطالب بالحفاظ على الهيئة الشرعية الإسلامية وقوانينها واسترجاع حقوقها السابقة لمصلحة الجزائرين مع أن اقتراحهم لم تلقى قبولا من طرف الإدارة الفرنسية كغيرها من المواقف الإيجابية من طرف النواب والأعيان .

[1] امحمد عبد الرحمن الجيلالي ،المرجع السابق ،ص465.

[2] العقون ،المرجع السابق ،ص19.

3- وفاته :

توفي امحمد بن رحال يوم 6 أكتوبر 1858 عن عمر يناهز 70 سنة بعد مرض العضال وتم نشر خبر وفاة امحمد بن رحال في جريدة النجاح بتاريخ 10اكتوبر ،كما نشرت معظم الصحف الأهلية الفرنسية نعيا له كما ألقى السيد امحمد الشريف خطابا في اللجان المالية في نوفمبر 1928حيث تم ذكر فيها بخصال امحمد وأعماله ،كما نشرت مجلة صوت المستضعفين ،وفي ديسمبر 1928 أعلنت المجلة الأفريقية في مقال عن وفاته بحيث تحدث فيه[1] "بول آزان PAUL AZAN".

كما كانت جنازته تظاهرة كبيرة قد شهدتها أهالي ندرومة وجمعت بين الأهالي والممثلين والإدارة في الرمشي وندرومة والقائد العسكري في وهران .

وبهذا فإن شارل روبير آجرون CHARLES ROBERT AGERON كتب عن بن رحال وقال بن وفاته "جمعت وفاة امحمد بن رحال الجزائريين والفرنسيين معا فقد سعي طيلة مشواره السياسي لتشكيل همزة وصل بينهما ،وقد نجح إلى حد ما في ذلك ....."[2]

ومنه فإن امحمد بن رحال له مكانة خاصة كما أنه سجل حضورا في الساحة السياسية والثقافية طيلة حياته ومساره التي دامت لمدة 70سنة من مولده إلى وفاته وبحيث عالج في هذه الفترة القضايا المطروحة تهم الجزائريين بصفة خاصة كالدينية والثقافية والفكرية .....

[1] صبرينة الواعر ،المرجع السابق ،ص60.

[2] غانم بودن ،المرجع السابق ،ص11.

خاتمـــة

الخـــــــــــــاتمة:

وفي الأخير من خلال دراستنا لموضوع امحمد بن رحال وقضايا عصره توصلنا لبعض النتائج بحيث لخصناها في ما يلي :

-عرف امحمد بن رحال منذ ولادته بإختلاطه بالسياسة الاستعمارية واسهاماته ووظائفه التي تقلدها واهتمامه بالدين الإسلامي وتعليم الأهالي .

-إن الثقافة التي تمتع بها امحمد بن رحال جعلته شخصية وطنية سياسية ومعبرا عن أهدافهم ومطالبهم ومناقشة قضياهم وتوصيلها للسلطات الاستعمارية .

-مشاركة امحمد بن رحال في المعارض والمناسبات التي سهلت له التغلغل في الأوساط الفرنسية مما أدى به للمطالبة ببعض الإصلاحات التي تمس الهوية الجزائرية والأهالي بصفة خاصة وذلك لعرض مطالبهم وإسماعها .

-إن الثقافة المزدوجة لدى ابن رحال ساعدته في فهم السياسة الاستعمارية بحيث أنه رأى هذه السياسية تتناقض مع الهوية والدين والثقافة والعادات والتقاليد الجزائرية فإنه إنتقد منهج التعليم في المدارس الجزائرية وعارض الإدماج كمشروع ،كما أنه عمل على وضع منهج تعليمي يحافظ على الشخصية العربية والإسلامية وفي نفس الوقت يدعو إلى الإنفتاح على الحداثة والإستفادة من المنظومة الفرنسية .

-كانت لامحمد بن رحال مواقف تجاه القوانين الإستعمارية والإجراءات التعسفية كالتجنيد الإجباري والتجنيس حيث عمل جاهداً من أجل التخفيف من حدته.

-وفي الأخير يمكننا القول بأن امحمد بن رحال من بين أهم النخب الأولى التي ساهمت في تبلور الوعي الفكري والسياسي وذلك من خلال العرائض والمجلات ونشر المقالات وإنهاض الفكر القومي كما أنه نادى بإسم الشعب وتوحيده وطلب الإستقلال .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

خريطة: لمدينة ندرومة (الجزائر)

الملحق

الصورة رقم 01: تبين موقع مدينة ندرومة في دولـــة الجـــزائر.

المخطط رقم 01: يبين حدود التصميم العمراني لمدينة ندرومة سنة 1882، عن
Abderrahmane Khelifa, Honaine Ancien…, *Op. Cit*, p. 180

المصدر: Abderrahmane khelifa, honaine ancien

الملحق رقم 02

المصدر: كتاب الجواهر المرومة في تراجم علماء ندرومة لصاحبه عز الدين ميدون، واجهة الكتاب

الملحق رقم 03 : وثيقة توضح الخطاب الذي ألقاه امحمد ابن رحال في مؤتمر المستشرقين في باريس 1897م

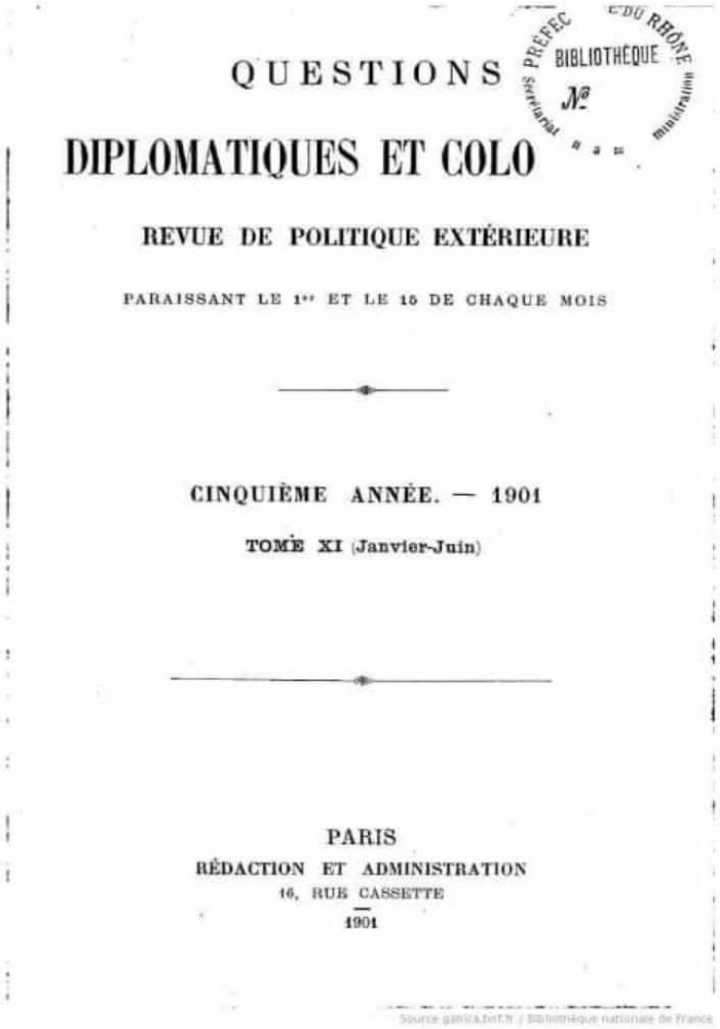

QUESTIONS

DIPLOMATIQUES ET COLO

REVUE DE POLITIQUE EXTÉRIEURE

PARAISSANT LE 1er ET LE 15 DE CHAQUE MOIS

CINQUIÈME ANNÉE. — 1901

TOME XI (Janvier-Juin)

PARIS

RÉDACTION ET ADMINISTRATION

16, RUE CASSETTE

1901

BIBLIOTHÈQUE
Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

المصدر : gallica.bnf.fr/ bubbletech national de france

الملحق رقم 04 : مقتطفات من مستقبل الإسلام

Extraits de l'Avenir de l'Islam

Ce qui dépare la société Musulmane Aujourd'hui, c'est sa profonde ignorance, Non seulement l'ignorance des Arts et des Sciences actuelles, mais encore et autant de choses de sa religion. Sauf certaines pratiques extérieures et quelques croyances fondamentales, le culte dégénère en une foule d'erreurs, de préjugés et de superstitions. C'est ainsi qui tout ce qui vient de l'étranger est objet de méfiance injustifiée, de prohibitions irréfléchies et de controverses telles que Buzonce ne les désavouerait pas.

Certes, nous ne devons pas accepter les yeux fermés ce que nous offre la civilisation, beaucoup de ses présents- trop peu enviables- peuvent lui être laissés pour compte. Mais un grand nombre pourraient lui être emprunté sans danger et pour notre grand profit. Tout le domaine des sciences exactes, une bonne partie de d'organisation intérieure et politique, le système des travaux publics et de l'enseignement, tout ce qui concerne le commerce, l'agriculture et l'industrie, nous pouvons l'adopter sans grande modification. Rien dans le dogme ne s'y apposés tout, au contraire y incite ou le prescrit. Il est dit dans les hadithes: «les lois doivent varier selon les circonstances, la nécessité rend licité même ce qui est réprouvé» si le musulman entrait dans cette voie, son relèvement ne serait ni long ni difficile…

«Mais ce que la prudence et la clairvoyance n'ont pu faire dans les états des musulmans, l'instinct de conservation ne tardera pas à le réaliser. Devant l'avidité croissante et les empiétements incessants du monde civilisé, l'Islam s'est réveillé de sa torpeur. Ses yeux se désolent et il commerce à mesurer l'étendu de ses fautes et la gravité de la situation.

«Chez les peuples, les regards se cherchent, les mains se tendent et les cœurs battent à l'unisson tout malheur qui frappe un coin de l'Islam est douloureusement ressenti dans les autres.

«Chez les souverains et les gouvernants, les sentiment de la solidarité se développes des concessions que l'on n'aurait jamais un possibles se font, des barrières seputées infranchissables s'abaissent, dès réformes s'accomplissent et une entente cordiale tend à remplacer les inimitiés d'antan; sans doit, il y a beaucoup à faire; mais c'est déjà un grand point d'avoir entre vu le danger et d'avoir compris la nécessité d'y porter remède.

L'Europe, dan son aveuglement ne peut voir que d'un mauvais œil ces changement qu'elle juge, de nature à parer la route de ses convoitises, aussi s'efforce -t-elle de brouiller les cartes, de semer la Zizanie et d'empêcher un relèvement inévitable. Mais ces menées ténébreuses n'auront pas d'effet qu'elle attend et c'est soin le canon de la chrétienté que se fera la renaissance de l'Islam.

المصدر: Djeghloul (A), Eléments…, Op.Cit. pp 57- 58.

الملحق رقم 05: حواره مع جريدة (Le Temps) حول التجنيد الإجباري

Ben Rahal Dit:

«L'indigène dit: Je supporte les impôts très lourds, je suis astreint à la garde de nuit et forestière; je suis de toutes les corvées autorisées ou non; je suis régi par le tribunaux d'exception.

Je suis exclu ou à peu près des fonction et charges publiques, je suis très pur et très mal représenté au conseil municipal, au conseil général, aux délégations financières et pas tout au parlement; les lourds impôts que j'acquitte profitent presque exclusivement aux autres, vis-à-vis de toutes les autres catégories de la population Algérienne, Je suis placé dans on état d'infériorité blessant pour mon amour propre, humiliant pour ma dignité; je suis en but à des vexations et des tracas sans nombre, Biens que j'aie donné de mon loyalisme tous les gages et toutes les preuves, on me dit toujours en suspicion. L'asure me ruine, la colonisation me refoule, où que pas écoutée et lorsque-suprême ressource, je demande à m'expatrier, on me le défend et on m'est empêche.

L'Arabe, fataliste, ne s'agite pas contre un pareille situation, en demandant la remède à tels maux, nous entretenons une agitation malsaine au sein de la population musulmane, au sein de la population musulmane, D'abord, on n'entretient que ce qui excite et si l'agitation maltait, elle serait l'œuvre d'une administration imprévoyante qui a tout sacrifié à la politique Algérienne. En suite, si les Musulman s'agitent ce n'est pas en frappant dans le rang de ses défenseurs que l'on solutionna la question indigène.

La politique d'autruche a toujours de mauvaise et il appartient à la Métropole de dix que les autochtones d'Algérie sont ses enfants et doivent être traités comme tels.

المصدر:

Rachidi 26 juillet 1912, Art "Le Bâillon".

قائمة المصـــــادر

والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1. بن رحال امحمد ، مستقبل الإسلام و كتابات أخرى ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ،2007 .
2. الجريدة الرسمية ،مرسوم تنفيذي رقم 402/09 مؤرخ في 4ذي الحجة 1430هـ الموافق ل 29 نوفمبر 2009 متضمن انشاء قطاع المحفوظ للمدينة العتيقة ندرومة وتعيين حدوده العدد (7) ،الجزائر ،2009 .
3. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تلمسان ،تلمسان حضارة وتاريخ.

المصادر الأجنبية :

1. Ben Rahal(si M'hammed)"projet de Réorganisationde l'enseignements supérieuren Algérie",cité par Djaghloul(A).

المراجع العربية:

1. بن عمرو الطمارة محمد ،تلمسان عبر العصور دورها في سياسة وحضارة تلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر ،2007 .
2. جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية- ترجمة فيصل عباس ، مراجعة ، خليل أحمد خليل ، ط1، دار الحداثة للطاعة و النشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 1981 .
3. جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديثة ،ترجمة فيصل عباس ،ط2، دار الحداثة لطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان .
4. الجيلالي عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام ،ج4،ط7، ديوان المطبوعات الجامعية محمدين ،الجامعية الجزائر 1994 .
5. الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام ، ج4،ط 7 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 .

6. حلوش عبد القادر ،سياسة فرنسا التعلمية في الجزائر ،ط1،شركة دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،1999 .

7. زوزو عبد الحميد ،الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ،ج1،دار هومة ،الجزائر ،2012.

8. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2007 ، ج2 .

9. سعد الله أبو القاسم ،أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005 .

10. سعدالله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900.1930) ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت 1992.

11. عوض صلاح ،معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام و النشر ،1989 .

12. الفيلاني عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية ، اجتماعية، ثقافية)، ج1 ، موقع للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2002.

13. قنان جمال ، لصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914)، ديوان المطبوعات الجامعية، (دم)، 2016، من 269

14. الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، (دت) .

15. المدني احمد توفيق ،كتاب الجزائر ،ط2،نشر دار الكتب ،الجزائر ،1963،ص331.2

16. مريوش أحمد ، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة طانت، الجزائر ، 2006 .

17. مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 103.
18. الميلي محمد ، الشيخ مبارك الميلي (حياته العلمية ولضالة الوطني)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001 .
19. ناصر محمد ،الصحف العربية الجزائرية من 1847الى 1939،ج2 ،ش ،و،ن،ت ،الجزائر، 1980 ،ص90.
20. الواعر صبرينة ،سي امحمد بن رحال عميد الشبان الجزائريين (1858-1928).

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Agéron (Ch-R), France coloniale ou parti colonial?, PUF, Ir édi, 1978, p190.
2. Ageron Ibid.
3. Combon (Jules), Gouvernement général de l'Algérie 1819-1897, Librairie H. Champion, Ed, Alger, 1918, p3. 293
4. DAW.O Dossier sur élection municipale au titre indigène, Département d'Oran, Arrondissement de Tlemcen, procès-verbal du 23/05/1919
5. Depont (octaue), et coppolani (xavier), Les cofréries relifieuses muslmanes adolphe sourdan, Alger, 1897 , p195.
6. Djeghloul Abde Kader <Hait Detude Sur A'lgerie,Enal,Alger,1986.
7. Gilbert MEYNIER:op-cit.
8. Jeghloul Abdekader, Éléments d'histoire culturelle Algérienne, ENAL, Algerie, 1984.
9. Jeghloul Abdelkader, M'hamed ben rahal et la question de l'instruction des algériens(1886- - Djeghloul' 1925) in Revue d'histoire,n 4, février 1977 p.47
10. l'Arabe devant la commission sénatoriale, pétition faite par un groupe de conseillers municipaux indigènes des

communes de Oued Séguin Guettar el Aiech Ain Smara Question Algérienne, Constantine 1891.p 35.
11. Nhabilie (cherif) , Algerie française vue par une Indigéne , Algiers orientale , 1914 .

المقالات:

1. آيت حبوس حميد ، قانون التجنيد الإجباري 1912 دراسة في ظروف صدوره و موقف الجزائريين منه ،المجلد التاسع ، العدد 2 .
2. بودن غانم ،امحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ج ،قسم العلوم الاجتماعية ، العدد17،جانفي 2017 ،جامعة إبن خلدون ،تيارت .
3. تابليت علي ، امحمد بن رحال مترجما وسياسيا ومتصوفا، 1928- 1958 قسم الترجمة ،جامعة الجزائر .
4. الهاشمي عبد الحفيظ ،الرزء العظيم ،جريدة النجاح ،ع249، 10اكتوبر 1928 .
5. هلال عمار: ثورة الأوراس 1916 ،المجاهد الأسبوعي ،ع1065

المعاجم:

1. جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، م7، دار العلم للملايين، لبنان، 1992.

الرسائل الجامعية :

1. بن بكير يوسف ،الحاج سعيد، تاريخ بني مزاب، دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر .

2. عبد الله أبو محمد ،الشافعي ،ثورة الأوراس ،1916 ،ضد التجنيد الاجباري الفرنسي للجزائريين ،رسالة ماجيستير في تاريخ الجزائر سعيد العلوم الاجتماعية ،الجزائر ،1984.

3. عقون عبد الرحمان ،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معامر ،ج2 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1986 نقلا عن ابن العابد الجيلالي ،وتقويم الاخلاق 1927 ،قسنطينة.

4. فسية محمد رابح ،المشآن المرابطية في مدينة ندرومة ، دراسة تاريخية اثرية ،رسالة ماجيستر تخصص علم الأثار الإسلامية ،معهد علم الأثار جامعة الجزائر ،2005 .

5. قرين مولود ، بن قدور عمر ،النخبة الجزائرية مواقفها الوطنية واهتماتها العربية والإسلامية 1892-1927 ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر المدرسة ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ،2017/2016 .

6. لونيسي ابراهيم ،القضايا والوطنية في جريدة المبشر (1870/1847) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،(1994/1993) .

فهرس الموضوعات:

الشكر	
الاهداء	
المقدمة	**ب**
الفصل الأول : نشأة امحمد بن رحال ووظائفه	
أولا :الإطار الجغرافي لمسقط رأسه	**10**
ثانيا :المولد والنشأة	**11**
ثالثا :وظائفه	**16**
الفصل الثاني : القضايا التي عالجها امحمد بن رحال (1858م/1928م)	
أولا : القضايا السياسية	**21**
1- الإندماج	**21**
2- التجنيس	**24**
3- التجنيد الإجباري	**25**
4- التمثيل النيابي لابن رحال و دور النخبة التلمسانية في المجالس النيابية بين 1919-1925	**32**
ثانيا :القضايا الثقافية	**36**
1- التعليم	**36**
2- جهود بن رحال في مجال التعليم	**38**
3- القضاء	**44**

فهرس الموضوعات:

الفصل الثالث : مواقف امحمد بن رحال من القضايا	
أولا : القضايا السياسية	50
1-الإندماج	50
2- التجنيس	54
3-التجنيد الاجباري	57
ثانياً : القضايا الثقافية	60
1- التعليم	60
2- القضاء	64
3- وفاته	67
الخاتمة	69
المصادر والمراجع	71
الملاحق	77
فهرس المحتويات	